شِعْرُ لَبِيد شَاهدًا نَحْويًّا ولغويًّا فِي كِتَابِ سِيْبَوَيْه

د. رشيد محمد حسن الرَّهوي *
rasheedalrahwi@gmail.com

د. عبدالناصر علي محمد النخعي **
alialiabuali07@gmail.com

الملخص:

توقف هذا البحث عند شعر لبيد بن أبي ربيعة، بوصفه شاهدًا نحويًّا في كتاب سيبويه؛ إذ اللّافت للنظر أنَّ شعر لبيد من أكثر الأشعار التي استشهد بها سيبويه في كثير من المسائل النَّحويَّة والصَّرفيَّة واللُّغويَّة، ليس هذا فحسب، بل إننا نجد سيبويه يصرح بنسبة البيت الشعري إلى لبيد، وهذا ما وقف عليه الباحثان في خمسة عشر موضعًا، وجاءت أشعار لبيد في ثمانية مواضع أخرى من دون أن يصّرح باسم لبيد، بل إنَّهُ في موضع واحد استشهد ببيت شعري ونسبه إلى شاعر آخر، في حين إنَّهُ للبيد ومثبت في ديوانه. وبهذا يكون مجمل الأبيات التي استشهد بها من شعر لبيد ثلاثة وعشرين بيتًا.

وهناك من أبيات لبيد ما استشهد بها سيبويه، ولم نقف عليها عند أحد من النَّحويين المتقدمين أو المتأخرين. وقد جاء هذا البحث في مبحثين، الأول منها خاص بالأبيات المنسوبة إلى لبيد، وعددها ثمانية عشر بيتًا، استشهد بها سيبويه في قضايا مختلفة. وتناول المبحث الثاني أبيات لبيد، التي لم ينسبها سيبويه، بل اكتفى بقوله: قال الشاعر، وعددها خمسة أبيات.

الكلمات المفتاحية: شِعْرُ، لبيد، شَّاهد، نَّحوي، لُّغوي، سيبويه.

* أستاذ النَّحو والصَّرف المشارك بكلية التربية بزنجبار، جامعة أبين.

** أستاذ علم اللغة المشارك بكلية التربية- عدن، جامعة عدن.

المقدمة:

وقف هذا البحث على أشعار لبيد في كتاب سيبويه بوصفها شاهدًا نحويًّا، أو لغويًّا، وذلك ما جذب الانتباه إليها، ودعانا إلى التساؤل عن سبب ذلك. مع أنّ هذه الشَّواهد جاءت حاسمة في كثير من الموضوعات النَّحويَّة واللُّغويَّة والصَّرفيَّة.

ولأنَّ لبيد بن أبي ربيعة أحد الشُّعراء المخضرمين، الذين عاشوا في الجاهلية والإسلام، وهو من الشعراء المعمّرين، وقد عاصر حقبًا زمنية، وأجيالًا متعاقبة، ألقت تلك الميزات بظلالها على لغته، فكان من الشعراء الموثوق بفصاحتهم؛ لكونه عاش في مدة زمنية يُحتج فيها بشعر جميع شعرائها.

ويقتصر هذا البحث على دراسة شعر لبيد المحتج به في كتاب سيبويه، مع دراسة مختصرة للقضايا التي توقّف عندها، مع محاولة تتبع تلك الأشعار في كتب المتقدمين؛ لمعرفة إن كان منهم من استشهد بتلك الأشعار، وهل كان الاستشهاد في القضية نفسها التي أوردها سيبويه، أم كان الاستشهاد بها في قضايا أخرى.

المبحث الأول: الأبيات المنسوبة للبيد:

يتناول هذا المبحث الشَّواهد الشِّعرية المنسوبة للبيد التي وردت في كتاب سيبويه، مع عرض موجز للقضايا التي دارت في فلكها، وموقف النحويين، وهي على النحو الآتي:

١- قال لبيد رضي الله عنه: [من الكامل]

فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَينِ تَحْسَبُ أنَّه مَوْلَى المخَافة خَلْفُها وأَمامُها (١)

توقّف سيبويه عند هذا الشاهد النحوي، وتحديدًا عند لفظتي: (خَلْفُها، وأَمامُها)، ومن المعلوم أن لفظ (خلف) و(أمام) من ظروف المكان المتصرّفة التي يجوز نصبها ورفعها وخفضها(٢)، وقد جاءت اللفظتان في هذا البيت على الاتساع؛ فعُومِلتا معاملة الأسماء، يقول سيبويه: "واعلم أنَّ هذه الأشياء كُلّها قد تكونُ أسماءً غيرَ ظروف،

(١)ديوانه: ١١٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٤٤/٢.

بمنزلة (زيد)، و(عمرو). سمعنا من العرب من يقول: دارُك ذاتُ اليمين. وقال الشاعر، وهو لبيد: (فَغَدت كِلا الفرجين .....)"[١].

وهذا البيت نفسه أحد الشَّواهد النحوية عند المبرد، فهو -كسيبويه ـ يرى أنّ هذه الظروف قد تستعمل استعمال الأسماء[٢]؛ فهو يقول: "فإذا قلت: خَلفُك واسعٌ، فالرفع لا غير؛ لأنّه ليس بظرف، وإنّما خَبَّرت عن الخلف، كما تقول: زيدٌ منطلقٌ"[٣].

لكنَّهُ عندما أورد بيت لبيد قال: "والأجود في هذا ألّا يجري إلّا ظرفًا؛ لإبهامه وإن كان مضافًا"[٤].

وجرى السيرافي في شرح الكتاب على مذهب سيبويه، فهو يرى أنّ هذين الظرفين قد خرجا عن الظرفية، فأصبحا اسمين كسائر الأسماء المتصرف، فأعربا بدلًا من (كِلا) [٥].

وأجاز ابن الشجري الرفع على أنَّهُ خبر مبتدأ محذوف، فقال: "وإن رفعته بتقدير: هو خَلْفُها وأمامُها فجائز، وبعض النحويين أبدله من (مولى المخافة)، وذلك فاسدٌ من طريق المعنى؛ لأنّ البدل يقدّر إيقاعه في مكان المبدل منه، وإنْ منع من ذلك موجب اللفظ في بعض الأماكن، فلو قلت: كلا الفرجين تحسب أنّه خلفُها وأمامُها، لم تحصل بذلك فائدة؛ لأنّ الفرجين هما خلفُها وأمامُها، فليس في إيقاع الحُسبان على ذلك فائدة"[٦].

(١) الكتاب: ٤٠٧/١.

(٢) المقتضب: ١٠٢/٣.

(٣) المصدر نفسه: ٣٤١/٤.

(٤) نفسه: ٣٤١/٤.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢٩٧/٢.

(٦) أمالي ابن الشجري: ١٦٧/١.

واستشهد الفارسي ببيت لبيد، وكان قد قال: "ومن ظروف المكان ما يُستعمل اسمًا وظرفًا، ولا يُستعمل اسمًا، كخلف وأمام، والثاني نحو: عند، وسوى، وسواء. ويدلّ على استعمالهم إياه اسمًا قوله: (فَغدت كِلا الفرجين...) "[(١)].

وما ذهب إليه سيبويه من تصرّف هذا الظروف وجريها مجرى الأسماء ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُم﴾ [الأنفال: ٤٢]، من جواز نصب (أسفل) على الظرفية، والرفع على أنّه خبر. يقول الفرّاء: "يعني أبا سفيان والعير، كانوا على شاطئ البحر، وقوله: (أسفَلَ منكم) نصبت؛ يريد: مكانًا أسفل منكم. ولو وصفهم بالتسفّل وأراد: والركب أشدّ تسفُّلًا لجاز ورفع"[(٢)]. وقال النّحاس: "(أسفلَ منكم) ظرف في موضع الخبر؛ أي: موضعًا أسفلَ منكم، وأجاز الأخفش والكسائي والفراء (والركب أسفلُ منكم)، أي: أشدُّ تسفُّلًا منكم"[(٣)].

وعزى أبو حيان إلى الجرمي قولًا مختلفًا، فقال: "وزعم الجرمي أنه لا يجوز استعمال الجهات الست إلا ظرفًا، ولا يقاس على استعمالها اسمًا. ونُقل عنه أيضًا أنه لا يجوز كما نقلناه استعمال خلف وأمام اسمين إلا في الشعر، هذا نص النقل عنه. والقياس يقتضي التسوية بينهما وبين ما ذكر من غير فوق وتحت من الجهات. وذهب أبو علي الفارسي إلى أن استعمالهما ظرفين أحسن من استعمالهما اسمين." [(٤)]، وقال السيوطي: "وزعم الجرمي أنّه لا يجوز استعمالها إلّا ظرفًا، ولا يُقاس على استعمالها اسمًا"[(٥)].

والظاهر أنّ ما ذهب إليه سيبويه، هو الرّاجح؛ فهو ما عليه أكثر النحويين، ويؤيده بيت لبيد، وجواز الرفع في الآية القرآنية.

(١) الإيضاح العضدي: ١٨٧/١-١٨٨.

(٢) معاني القرآن، الفراء: ٤١١/١.

(٣) إعراب القرآن، النَّحاس: ١٨٨/١، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤١٧/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٣٨٨/١.

(٤) التذييل والتكميل: ٥١/٨.

(٥) همع الهوامع: ١٩٩/٣.

٢- **قال لبيد ـ رضي الله عنه ـ**: [من الرمل]

وَإِذَا أَقرَضتَ قَرضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الفَتَى غَيْرُ الجَمَلْ (١)

ورد هذا البيت في كتاب سيبويه، مستشهدًا به في [(باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفًا بمنزلة (مثلٍ) و(غيرٍ)]؛ أي إنّها خرجت من الاستثناء، وأصبحت صفة، ولا يجوز جعلها بدلًا لأنها بعد موجب. وكان قد استشهد على مجيء إلّا بمعنى (غير)، وكلاهما في موضع صفة. فاستشهد على مذهبه هذا بقوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿**لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غيرُ أُولِي الضّرَرِ**﴾ [النساء: ٩٥]، وقول ذي الرمة (٢): [من الطويل]

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

فـ (غير) و(إلَّا)، ثُمّ أورد بيت لبيد وبيت آخر يقول (٣): [من البسيط]

لَوْ كَانَ غَيرِي سُلَيْمَى اليَوْمَ غيّرَهُ وَقْعُ الحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكرُ

ثُمّ قال: " كأنه قال: لو كان غيري غيرُ الصارم الذكر، لغيره وقع الحوادث، إذا جعلت (غيرًا) الآخرة صفة للأولى. والمعنى أنَّهُ أراد أن يخبر أن الصارم الذكر لا يغيّره شيء. وإذا قال: ما أتاني أحد إلا زيد، فأنت بالخيار إن شئت جعلت إلا زيد بدلًا، وإن شئت جعلته صفة. ولا يجوز أن تقول: ما أتاني إلا زيدٌ وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل، وإنما يجوز ذلك صفة "(٤).

فمذهب سيبويه-كما ظهر-يقول: إنّ (إلّا)، و(غير) يخرجان عن الاستثناء، ويصيران بمعنى (مثل)، فهما يأتيان صفة لما قبلهما، مذكورًا أو محذوفًا مع (غير) ومذكورًا مع (إلّا)، إن جاءتا بعد موجب. أمّا إن جاءتا بعد نفي، فأنت بالخيار في جعلهما صفة أو بدلًا.

---

(١) في ديوانه: ٩١.

(٢)ديوانه: ١٠٠٤/٢.

(٣)ديوانه: ٣٨، وينظر: الكتاب: ٣٣٣/٢، وشرح أبيات سيبويه، السيرافي:٥٧/٢، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٧٧/٣.

(٤) الكتاب: ٣٣٤/٢، وينظر نفسه: ٣٣٢/٢-٣٣٣.

وقد فسَّر الرماني مذهب سيبويه، فذكر أنّ (إلّا) لا تكون بمنزلة (غير) إلّا إذا كان ما بعده تابعًا ما قبلها في الإعراب، كما تتبع الصفة الموصوف؛ ولذا ينبغي أن يكون الموصوف مذكورًا؛ لأنَّها تضعف عن أن تقوم مقام الموصوف؛ لأنَّ الوصف لها بحق الشبه، وهو لـ (غير) بحق الأصل؛ لذلك جاز: ما جاءني غيرُ الزيدِ على الصِّفة، ولم يجز: ما جاءني إلَّا زيد، على الصفة. كذلك لو قلت: سار القوم إلَّا زيدٌ، أو (غيرُ زيدٍ)، فإنَّهُ صفة، ولا يجوز أن يكون على البدل؛ لأنّه جاء بعد موجب؛ لأنَّ الموجب لا بدَّ أن يُذكر فيه المستثنى منه؛ ولذا فإنَّ جميع شواهد سيبويه المذكورة سابقًا تحمل على الصفة، فـ(غير) و(إلّا) في هذا الموضوع صفة، ولا يجوز أن تكون بدلًا؛ لما سبق بيانه[(١)].

وهذا أيضًا مذهب المبرد، وابن السّرّاج، والسيرافي، والفارسي، وأغلب النحويين[(٢)]، فناظر الجيش يرى أنّ (غير) في بيت لبيد والآية الكريمة لا تكون بدلًا؛ لا يستغنى بها عمّا قبله.

وقد نُقل عن السيرافي في بيت ذي الرّمة وجهان[(٣)]:

أحدهما: ما قاله سيبويه، وإذا كان على ما قاله فقد أثبت بها أصواتًا قليلة. وجعل (إلَّا بغامها) نعتًا للأصوات.

والآخر: أن يكون (قليل) بمعنى النفي فيكون بمعنى: ما بها أصوات إلا بغامها، وهو استثناء وبدل صحيح كما تقول: أقل رجل يقول ذاك إلا زيد.

ولا خلاف فيما ذهب إليه سيبويه في وقوع (غير) صفة لما قبلها، سواء أكان مذكورًا كما هو في بيت لبيد، أم محذوفًا في نحو قولك: جاءني غيرُ زيدٍ، ولا يصح فيها البدل لوقوعها في كلام موجب.

أمّا (إلّا) فلا يجوز أن تكون موقع (غير) فتعرب صفة إلّا إذا كان الموصوف مذكورًا كما هو في الآية في قوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ [الأنبياء:

(١) ينظر: شرح الكتاب، الرماني: ١/ ٥٠٠- ٥٠٧.

(٢) ينظر: المقتضب: ٤/٤١٠-٤١١، والأصول: ١/ ٢٨٦، ٣٠١-٣٠٣، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣/٧٨، والتعليقة: ٢/٦٣، وشرح التسهيل، ابن مالك: ٢/٣٠١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣/٧٦.

٢٢]، وبيت ذي الرّمة، وأمَّا الوجه الآخر الذي نقله السيرافي، من جواز كون (قليل) في بيت ذي الرمّة، فلا دليل عليه.

***

٣- **قال لبيد رضي الله عنه:** [من الرجز]

نَحْنُ بَنُو أُمِّ البَنِينَ الأَرْبَعةْ ونَحْنُ خَيْرُ عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَهْ (١)

ورد هذا البيت في كتاب سيبويه، مستشهدًا به على مجيء لفظ (بنو) في قوله: (نحن بنو) مرفوعًا على أنّه خبر، ولم ينصبه على الاختصاص؛ فهو يقول: "فلا يُنشدونه إلا رفعًا؛ لأنَّه لم يرد أن يجعلهم إذا افتخروا أن يُعرَفوا بأنَّ عدّتهم أربعة، ولكنَّه جعل الأربعة وصفًا. ثم قال: المُطعمِون الفاعلون، بعدما حلاهم ليُعرَفوا"(٢). ولم يبعد الرماني عن مسلك سيبويه، فهو يرى أنّه لا يجوز إلا بالرفع على الخبر، ولا يجوز على الاختصاص، الذي على طريق النداء؛ لأنَّهُ ليس مما يفتخر به أن يكونوا بني أم البنين؛ لكثرة هذا في الناس، مع احتماله التوضيع، فلا معنًى للافتخار بهذا(٣).

وفي شرح السيرافي لهذا الشاهد يقول: "الشاهد في رفعه (بنو أم البنين)، ولم يجعل هذا من الاختصاص في شيء؛ لأنَّ هؤلاء لا يعرفون بأنهم بنو أم البنين الأربعة، كما يعرف بنو منقر وبنو دارم ببني منقر وبني دارم. وإنما تنصب الأسماء في الاختصاص إذا شهرت وعرفت، ومن زعم أن هؤلاء قد عرفوا بالفضل، فصار بمنزلة بني منقر، قلنا له: اعمل على أنَّ الأمر على ما ذكرت في أنهم معروفون بالفضل؛ إلا أنهم لم يشهروا بأن يخبر عنهم أنهم بنو أم البنين، ولا يجوز أن ينصب في الاختصاص إلا المشهور. ومع هذا

(١) ديوانه: ٥٩.

(٢) الكتاب: ٢/٢٣٥.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، الرماني: ١/٢٣٨-٢٣٩.

فلو شهروا بأم البنين، لكانوا يشهرون ببني أم البنين الخمسة، وإذا غيره في الشعر عما كان عليه في الكلام، ذهبت شهرته، فلو نصب لم يكن بعده ما يكون خبرًا"[(١)].

وللمبرد قولٌ آخر في هذا البيت، فهو يرى أنّ النصب فيه جيد على وجهين: أحدهما: أن أم البنين امرأة شريفة وبنوها الأربعة كلهم سيد، والخبر المطعمون الجفنة المدعدعة، فينصب على الفخر. والوجه الآخر: أنّه لو لم يرد معنى الفخر، نصبه على أعني بلا مدح ولا ذم أكثر من التسمية، وأنه قد جاء بخبر غيره[(٢)].

ولا يبدو أنّ هناك خلافًا حقيقيًّا بين ما ذهب إليه سيبويه، وما أجازه المبرد، فابن ولّاد يردّ على المبرد قائلًا: " لم يقل سيبويه في هذه المسألة: إن النصب فيها لا يجوز ألبتة على حال، وإنما ذكر أنّه ينشد رفعًا، يعني أن الرواة ينشدونه كذلك، واعتل لاختيارهم الرفع بأنهم نعتوا الاسم بالأربعة، ولا فخر بأن يكونوا أربعة، وإنما بعد النصب لأنهم أصبحوا الاسم هذا النعت الذي ليس فيه فخر ولا مدح، ولو أسقط هذا من الكلام لكان النصب جيدًا بالغًا ولكان بمنزلة قول الشاعر: (إنا بني منقر قوم ذوو حسب ...)، ولا فرق بينهما إلا المجيء بهذا النعت الذي ليس فيه معنى يحسن معه النصب. فأما الوجه الآخر الذي ذكره محمد وأنه يحمله على (أعني) فقد أتى به سيبويه بقول مطلق في جميع هذا الباب في غير المدح والذم، وأنه يحمله كله على أعني ... فإنما كان يلزمه لو قال: إنَّه لا يجوز على كل حال غير الرفع، وهو إذا رفع لم يذهب منه معنى الفخر أيضًا كما أنَّهُ إذا قال: سلام عليك فرفع لم يذهب منه معنى الدعاء"[(٣)].

ويرى الباحثان أنَّ ما ذكره ابن ولّاد هو الصواب، فالوجهان اللذان ذكرهما سيبويه ومن تبعه، والمبرد كلاهما جائزان، وما ذهب إليه سيبويه إنَّما توضيح لرواية الرفع، ومقصد الرواة من معنى البيت، ولا ينبغي أن يُحمل كلامه أنّ. ومن وجه آخر، فإنّ المتتبع لكلام المبرد لا يرى فيه اعتراضًا على كلام سيبويه، بقدر ما هو تكملة له، ولا

(١) شرح أبيات سيبويه، السيرافي: ٣٥٨/١.

(٢) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد: ١٥٣.

(٣) ينظر: نفسه.

سيّما أنّه قال: والنصب فيه جيد، فهو لم ينكر جواز الرفع، ولم ينكر على سيبويه قوله، هذا ما يُفهم مما نقله ابن ولّاد، إلّا إن كان بالمخالفة في موضع لم نقف عليه.

***

٤- قال لبيد ـ رضي الله عنه ـ: [من الوافر]

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفَقْ عَلَى نَغَصِ الدَّخَالِ[١]

ورد هذا البيت في كتاب سيبويه، مستشهدًا به على مجيء المصدر المعرفة حالًا، والأصل في الحال أنْ يكون نكرة، فها هو يقول: " كأنّه قال: اعتراكًا. وليس كلُّ المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام، كما أنه ليس كل مصدر في باب الحمدَ لله، والعَجَبَ لك، تَدخله الألفُ واللام، وإنَّما شُبّه بهذا حيث كان مصدرًا وكان غَير الاسم الأوَّل "[٢].

وفسَّر السيرافي ما أُجمِلَ من كلام سيبويه، فقال: " فإن قال قائل: وكيف يجوز هذا التقدير، وبداد في موضع الحال، والحال لا تكون إلّا نكرة، قيل له قد يجوز أن تجيء الحال إذا كان المصدر معرفة بالألف واللام أو بالإضافة، كما تقول فعلته جهدي وطاقتي، وكما قال لبيد: فأرسلها العراك ... "[٣]، وقال: "فنصب العراكَ وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعراكًا إذا زاحم، وجعل العراك في موضع الحال وهو معرفة، وذلك شاذّ، وإنما يجوز مثل هذا لأنه مصدر ولو كان اسم فاعل ما جاز، لم تقل العرب أرسلها المعاركَ، ولا مثل جاء زيد القائم، وإنما وضعوا بعض المصادر للمعارف في موضع الحال فمنها مصادر بالألف واللام، ومنها مصادر مضافة إلى معارف." [٤].

وقد وافق كثير من النحويين مذهب سيبويه في جواز مجيء الحال من المصدر

(١) ديوانه: ٧٠.

(٢) الكتاب: ٢٧٢/١.

(٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٦٥/١.

(٤) المصدر نفسه: ٢٥٩/٢.

المعرفة[1]، فهذا المبرد يقول: "وَاعْلَم أَنَّ من المصادر مَا يدلُّ على الْحَال، وَإِن كَانَ معرفَة وَلَيْسَ بِحَال، وَلَكِن دلَّ على مَوْضِعه، وَصلح للموافقة، فنصب؛ لِأَنَّهُ في مَوضِع مَا لَا يكون إِلَّا نصبا وَذَلِكَ قَوْلك: أرسلها العراك وَفعل ذَلِك جهدَه وطاقتَه؛ لِأَنَّهُ في مَوضِع: فعله مُجْتَهدا، وأرسلها معتركة؛ لِأَنَّ الْمَعْنى: أرسلها وهى تعترك، وَلَيْسَ الْمَعْنى أرسلها؛ لتعترك"[2].

ولم يخرج ابن يعيش عن مذهب سيبويه، غير أنْ يرى أنّ لفظ (العراك)، ليس حالًا، بل هو نائب عن الحال، فهو يقول: " والتحقيقُ أنّ هذا نائبٌ عن الحال، وليس بها، وإنّما التقديرُ: أرسلها معترِكةً، ثم جُعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابَهته له، فصار "تعترِكُ". ثمّ جُعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه"[3].

وهناك من النحويين من يرى أنَّ الحال لا يخرج عن كونه نكرة، فقد نُقل عن أبي علي الفارسي أنّه يرى أن لفظ (العراكَ) ليس حالًا، بل هو معمولٌ لفعل مقدر؛ أي: تعترك العراك؛ أي: إنَّهُ مفعول مطلق لفعل محذوف، والحال مقدرة قبله؛ أي: أرسلها معتركة العراك، وافعله مجتهدًا جهدك، ومطيقًا طاقتَك، ومنفردًا وحدَك؛ أي: انفرادَك، ورجع عائدًا عودَه، وكلها مضافة إلى الفاعل، فلهذا حذف الفاعل وجوبًا، كما مر في باب المفعول المطلق...[4].

وهناك مذهب ثالث، هو ما عُزي إلى ابن الطراوة، قال الدكتور مزيد إسماعيل: " وقد زعم ابنُ الطّراوة أنَّ انتصابَ (العراك) في قول الشّاعر: فأرسلها العراكَ ...، ليس

(١) ينظر: المقتضب: ٢٣٧/٣، والمخصص: ٣٣٩/٤، والإنصاف:٦٧٧/٢، وشرح الكافية الشافية: ٧٣٤/٢، وتوضيح المقاصد: ٧٠٠/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٤٨/٢، وشرح الأشموني: ٨/٢، وشرح التَّصريح: ٥٧٩/١.

(٢) المقتضب: ٢٣٧/٣.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش: ١٨/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية، رضي الدين: ١٧/٢، وحاشية الخضري: ٤٧٨/١ .

على الحال، بل على الصّفة لمصدر محذوفٍ؛ أي: الإرسالَ العراكَ وهو أنَّ العراك نعت مصدر محذوف، وليس بحال؛ أي: الإرسال، العراك [١].

يبدو أنّ ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه هو الصواب؛ لبعده عن التأويل الذي تضمنه القولان الآخران، ولأنَّهُ لا ضير في مجيء المصدر المعرفة حالًا؛ فهو إنْ عُرِفَ لفظًا، فإنّه يعتقد تنكيره معنىً، كـ "وحدك اجتهد" وأسرعوا خمستهم"، فهذه إنْ وقعت معرفة في اللفظ أوّلتْ بنكرة، وإنّما جاز هذا الاتّساعُ في المصادر؛ لأنَّ لفظها ليس بلفظ الحال، إذ حقيقةُ الحال أن تكون بالصفات، ولو صرّحت بالصفة، لم يجز دخولُ الألف واللام، فلم تقل العربُ: "أرسلها المعترِكة"[٢].

***

٥- **قال لبيد ـ رضي الله عنه ـ:** [من الطويل]

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَلتَبِس بِهَا كِلاَ مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْليكَ شَاجِرُ [٣]

ورد هذا البيت في كتاب سيبويه، مستشهدًا به على جزم الفعل المضارع بـ (أنّى) في باب الجزاء، وذلك في قوله: (أنَّى تأتِها تلتبس)[٤] .

ولا خلاف بين النَّحويين في المجازاة بـ(أنّى)، وقد جيء بهذا البيت في كتب عدّة للاستشهاد به على وقوع (أنّى) في باب الجزاء، وجزم المضارع بها، والمعنى: من أين تأتها، ويُجازى بـ(أنّى) دون (كيف)[٥].

(١) ينظر: أبو الحسين ابن الطراوة وآراؤه في النَّحو: ١٤ .

(٢) ينظر: شرح المفصّل، ابن يعيش: ١٨/٢.

(٣) ديوانه: ٤٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ٥٧/٣.

(٥) ينظر: المقتضب: ٤٨/٢، والمفصّل: ٢١٨، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٣/ ١٥٨٢- ١٥٨٣، وشرح الكافية، رضي الدين: ٢٠٤/٣،

وقال بعضهم: إنَّ (أنّى) تؤدي معنى "كيْفَ"، نحو قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، أي: كيف شئتم. والمجازاةُ بها دليلٌ على استعمالها استعمالَ (أَيْنَ)[١].

ويجوز مجيء (أنّى) بمعنى (كيف) إذا دخلت على (من أين)، كما في قول الكُميت: [من المنسرح]

أَنَّى وَمِن أَيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ مِنْ حَيْثُ لَا صَبوَةٌ ولا رِيَبُ[٢]

فقد تكون (أنى) بمعنى (كيف)؛ إذ لا يحسن أن تكون بمعنى (أَيْنَ)؛ لأن بعدها "من أَيْنَ"، فتكون تكرارًا. ويجوز أن تكون بمعنى (من أين)، وكُررت على سبيل التوكيد، وحسُن التكرارُ لاختلاف اللفظَيْن[٣].

وكما أنّه لا خلاف بين النحويين في مجيء (أنّى) للمجازاة، وجزم الفعل المضارع بها، فإنّ البحث لا يخرج عمّا استقرّ عند عامة النحويين، وهو يؤيد الرأي القائل إنّها بمعنى (من أين) لا بمعنى (كيف)، وهذا ما يؤيده قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا﴾ [آل عمران:٣٧]، فقوله: (أنّى لكِ هذا)، أي: من أين لك هذا الرزق الذي لا يشبه أرزاق الدنيا[٤].

***

٦- **قال لبيد ـ رضي الله عنه ـ:** [من البسيط]

يَا أَسْمَ صَبرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الحَوَادِثَ مَلقِيٌّ وَ مُنتَظَرُ[٥]

ورد هذا البيت في كتاب سيبويه منسوبًا إلى لبيد، وهناك من نسبة إلى أبي زبيد الطائي، وقد جيء به شاهدًا على جواز حذف حرفين من الاسم المرخّم، إذا كان الحرفان بمنزلة حرف واحد، وقد زيدا زيادة واحدة، وذلك في قوله: (يا أسمَ). يقول سيبويه:

(١) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ١٤٢/٣.

(٢) ديوانه: ٦٣، وهو من شواهد شرح المفصل، ينظر: ابن يعيش: ١٤٢/٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ١٤٢/٣.

(٤) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٣٥٤/١.

(٥) نُسِبَ للبيد في ملحق ديوانه: ٣٦٤، ونُسِبَ أيضًا لأبي زيد الطائي في ملحق ديوانه: ١٥١.

"ولكنهما زيادتان لحقتا معًا فحذفتا جميعًا كما لحقنا جميعًا "[١].

وقد أفصح الرماني عن مقصد سيبويه، فقال: " الذي يجوز في ترخيم الاسم الذي آخره زائدان زيداً معا حذفهما معا كما زيدا معا. ولا يجوز أن يحذف الآخر منهما فقط، لأنهما لما اصطحبا في الثبوت على اللزوم، اصطحبا في الحذف على اللزوم؟ .وتقول في ترخيم (عثمان): يا عثم أقبل، وفي (مروان): يا مرو، وفي (أسماء) يا أسم "[٢].

يحُذف حرفان من آخر الكلمة عند الترخيم من الاسم إذا اجتمعت في حروفه الصفات الآتية: أن يكون الاسم المرخم على خمسة أحرف فصاعدًا، وأن يكون الحرف الذي قبل الأخير معتلًا ساكنًا، وأن يكون الحرف زائدًا لا أصليًّا؛ هذه الشروط توافرت في بعض الكلمات منها " أسماء" و"مروان" و"منصور" و"شملال" و"قنديل" عَلَمًا، فتقول فيها: "يا أسم" و" يا مرو" و" يا منص" و" يا شمل" و" يا قند"..."[٣].

وقد نُقِلَ الخلاف بين سيبويه والفراء في أصل هذا الاسم المرخّم، فقيل: هو عند الفراء من قبيل يا منص، وعند سيبويه من قبيل يا حمر، يريد يا حمراء، فعلى مذهب الفراء هو ترخيم أسماء اسم امرأة، فتكون همزة بدلًا من واو، والأصل (وسماء) وهو بدل شاذ لكون الواو مفتوحة، وعلى مذهب سيبويه هو ترخيم أسماء الذي هو أفعال جمع اسم. وعلى هذا فالمحذوف على مذهب الفراء لام الكلمة مع حرف المد الذي قبلها، كما أن المحذوف من منص كذلك، وأن المحذوف على مذهب سيبويه حرفان زائدان كما أن المحذوف من حمراء كذلك[٤].

ويبدو أنّ مذهب سيبويه هو الصواب؛ إذ لم يجز حذف الحرفين معًا إلّا لأنهما زيدا معًا، فسهل حذفهما لذلك، ويؤيد ذلك أنهم حين سموا به المؤنث منعوه الصرف ولو كان أصله الجمع لكان مصروفًا.

***

(١) الكتاب: ٢٥٨/٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، الرماني: ٢٩٦/١.

(٣) شرح الأشموني: ٧٢/٣، وينظر: حاشية الصبان: ٢٦٣/٣ .

(٤) تمهيد القواعد: ٣٦٢٦/٧.

٧- قال لبيد ـ رضي الله عنه ـ: [من الطويل]

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعْدٍ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَاذِلُ[١]

ورد هذا البيت في كتاب سيبويه منسوبًا إلى لبيد، وقد جاء به شاهدًا الشاهد على جواز إجراء المعطوف على الموضع لا على لفظ المعطوف عليه، وذلك في قوله: (دونَ معدٍ)، فقد أجراه على موضع (من دون). يقول سيبويه: " الباء دخلت على شيء لو لم تَدخل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى ولم يُحْتَجْ إليها وكان نصبًا. ألا ترى أنَّهم يقولون حسبُك هذا وبحسبِك هذا، فلم تغير الباء مَعنًى. وجرى هذا مَجْراهُ قبْلَ أن تَدْخُلَ الباءُ؛ لأنَّ بحسبِك في موضعِ ابتداءٍ. ومثلُ ذلك قول لبيد:

فإنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دونِ عَدْنانَ وَالِدًا وَدُونَ معْدٍ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ

والجَرُّ الوجهُ".

فمن في قوله: (من دون) ـ بحسب كلام سيبويه ـ كالزائدة، وموضع (دون) النصب على الظرفية، ولذلك عُطف عليه (دونَ معدٍ) بالنصب؛ مراعاة لأصله.

ومثل هذا قولهم: أزورك في اليوم أو غدًا، وتقول: لستم بالكرامِ ولا السادةَ، وقولهم: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا، ومثله قول عقيبة الأسدي: [من الوافر]

مُعَاوِيَ إنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا[٢]

نصب (الحديدا) على موضع الجبال؛ لأنَّ موضعها النصب، وإنما انخفض بالباء الزائدة، وليس للباء موضع في الإعراب، كأنه قال: فلسنا الجبالَ ولا الحديدَ والباء للإقحام[٣].

ولا خلاف بين النَّحويين في جواز الإتباع على الموضع، فبيت لبيد ـ تحديدًا ـ جاء شاهدًا على هذا الجواز عند كثير من النحويين، كالمبردِ، وابن جني، والأنباري، ورضي

(١) ديوانه: ٢٥٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٦٧/١، والمقتضب: ١١٢/٤، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣٤٥/١، والإنصاف: ٢٧١/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٦٨/١-٦٩.

الدين، وغيرهم[١].

ولم يخرج السَّيرافي عمَّا قرره غيره من جواز الإتباع على الموضع؛ بل أضاف إلى ذلك أنَّ إجراء المعطوف على لفظ المعطوف عليه أولى من إجرائه على الموضع، فهو يقول: " معنى ذلك أنك إذا قلت: " ليسَ زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلًا "، جاز النصب في " بخيل "، والجر أيضًا، غير أنَّ الجر أجود؛ لأنَّ معناهما واحدٌ، ولفظ الخبر مطابق للفظ الأول، وإذا تطابق اللفظان مع تساوي المعنيين، كان أفصح من تخالف اللفظين، والعرب تختار مطابقة الألفاظ، وتحرص عليها، وتختار حمل الشيء على ما يجاوره، حتى قالوا: " جحرُ ضبٍّ خربٍ " فجروا " خربًا "، وهو نعت " للجحر "؛ لمجاورة " الضَّب "، فكذلك إذا قلت: " ليسَ زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ "، فأقرب الأسماء من " بخيل " هو اسم مجرور، والحمل عليه أولى من النصب على المعنى؛ إذ كان معنى النصب والجر واحدًا "[٢].

ولا يخرج الباحثان عمَّا قرره النَّحويون من جواز إجراء التابع على موضع المتبوع نصبًا أو رفعًا؛ في حين أنَّ الإتباع على اللفظ أولى؛ للسبب الذي أورده السَّيرافي.

***

٨- **قال لبيد: . رضي الله عنه :** [من الكامل]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إنَّ المَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا[٣]

ورد هذا البيت في كتاب سيبويه منسوبًا إلى لبيد، وقد استشهد به على إجراء (لقد علمت) في قوله: "ولقد علمت لتأتين منيتي"، مجرى القسم؛ لتأكيده للكلام، لأن فيه اللام المفيدة للتأكيد. يقول سيبويه: " كأنَّه قال: واللَّه لتأتين، كما قال: قد علمت لعبد الله خيرٌ منك، وقال: أظنُّ لتسبقني، وأظنُّ ليقومنَّ، لأنه بمنزلة علمت"[٤].

(١) ينظر: المقتضب: ١٥٢/٤، وسر صناعة الإعراب: ١٣١/١، والإنصاف:٢٧١/١، وشرح الرضي: ١٣٧/٤، والتذييل والتكميل: ١٨٥/٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣٤٥/١.

(٣) ديوانه: ١١١، وروايته: (صادَفْنَ منه غِرَّةً فأَصَبْنَها .....).

(٤) الكتاب: ١١٠/٣.

وعلى هذا المذهب تكون (علم) قد خرجت عن معناها الأصلي، ونزلت منزلة القسم، وما بعدها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذي هو (علمت)، فلا تقتضي معمولًا، ولا تتصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال(١).

وقد فسَّر ابن جني كلام سيبويه، فذهب إلى أنَّ (علمت) فيه معنى القسم، وليس بقسم صريح، ولذا جاز دخول لام القسم التي في (لقد) عليه، ولو كان قسمًا صريحًا ما جاز دخولها عليها؛ لأنّ القسم لا يدخل على القسم، وهو يقول: " فكأنه قال: والله لتأتين منيتي؛ فإنْ قلت: فإذا جعلت (علموا) جاريا مجرى القسم بما ذكرته وعندك أن اللام في لقد دالة على القسم المحذوف، فكأنه عندك والله لقد علموا، وقوله: (قد علموا) جار مجرى القسم، فكيف يجوز على هذا دخول القسم على القسم؟ أولا ترى أن الخليل وسيبويه ذهبا في قوله تعالى: ﴿**وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا، وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا**﴾ [الشمس: ٢/٩١]، أنَّ جميع ما بعد الواو الأولى من الواوات، إنما هو واو عطف، وليس بواو قسم؛ لئلا يدخل قسم على قسم فيبقى الأول منهما غير مجاب. فالجواب أنَّ ذلك إنما جاز في علموا من حيث كان إنَّما هو في معنى القسم وليس قسمًا صريحًا وإنَّما هو بمنزلة أشهد لقد كان كذا وما جرى مجرى هذا مما ليس بقسم محض فلأجل هذا جاز أن تكون من في قوله سبحانه:﴿**عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ**﴾ [البقرة: ١٠٢/٢]، شرطًا واللام في أولها مؤكدة للشرط فاعرف ذلك إن شاء الله"(٢).

وهناك من النَّحويين من استشهد بهذا البيت في قضية أخرى لا تبتعد كثيرًا عن موضع استشهاد سيبويه، وتلك القضية هي تعليق الفعل (علم) عن العمل في معموله لفظًا؛ لوقوع المعمول بعد لام القسم، التي لا يعمل ما قبلها فيما بعدها(٣).

وذكر أبو حيان أنّ هناك من النحويين مَنْ لا يعد لام القسم من معلقات الفعل، فقال: " وأكثر أصحابنا لا يذكرون في التعليق لام القسم. وفي "الغرة": ولام

(١) ينظر: خزانة الأدب: ١٦٠/٩.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٤٠٠/١-٤٠١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ٨٨/٢، والمساعد:٣٦٨/١، وتمهيد القواعد: ١٥٠٩/٣، وتعليق الفرائد: ١٦٩/٤، وهمع الهوامع: ٥٥٦/١.

القسم لا تعلق، كقوله: لقد علمت أسد أننا لهم يوم نصر لنعم النصر، فهذه لام القسم، ولا تعلق علمت، كما تقول: علمت أنَّ زيدًا ليقومن، فتفتح أنّ"[1].

أمّا أبو علي الفارسي، فقد أورد هذا البيت، مستشهدًا به على أنَّ الفعلين: (علم)، و(ظنّ) يجريان مجرى القسم، فكما أنّ القسم، وإن كان جملة من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، لا يكون كاملًا مستقلًا حتّى يوصل بالمقسم عليه، كذلك (ظنّ) و(علمَ)، لمّا كانا قد أجريا مجراه، لم يحسن الاقتصار عليهما حتّى يوصلا بالمفعولين، ولذا فالقسم بعد (علمت) وقع موقع المفعولين[2].

وفي هذا الكلام تأييد لمن ذهب إلى أنَّ لام القسم ليست من المعلقات؛ لأنّها لو كانت من المعلقات، لكان لجملة القسم موضع من الإعراب، وهذا يتنافى مع من يذهب إلى أنَّ جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

***

٩- **قال لبيد ـ رضي الله عنه ـ:** [من الرمل]

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ المُعَلْ[3]

ورد هذا البيت في كتاب سيبويه منسوبًا إلى لبيد، وقد جاء شاهدًا على جواز حذف الألف من آخر المقصور في الوقف ضرورةً، ولا تحذف في حال السعة، وذلك في (المُعلّ)، يريد: المعلى[4].

وقد استشهد غير قليل من النحويين بهذا البيت على جواز حذف ألف المقصور ضرورة، ومن أولئك النحويين: السيرافي، والفارسي، وابن جني، وابن عصفور، ورضي الدين، والعيني[1].

(١) التذييل والتكميل: ٨٢/٦.

(٢) ينظر: المسائل الحلبيات: ٧٣.

(٣) نُسِبَ للبيد في الكتاب: ١٨٨/٤ . ولم نجده في ديوانه المحقق .

(٤) ينظر: الكتاب: ١٨٨/٤.

أمّا أبو جعفر النحاس، فقد ذهب إلى قبح هذا الحذف، فقال: " هذا قبيحٌ؛ لأنَّهُ حذف الألف وحذف الفتحة، فلا يجوز هذا في الكلام"[٢].

وقريب من هذا ما نقله رضي الدين عن الأعلم الشنتمري؛ إذ قال: " قال الأعلم: الشاهد فيه حذف ألف الْمُعَلَّى في الوقف ضرورة، تشبيهًا بما يحذف من الياءات في الأسماء المنقوصة، نحو قاضٍ وغازٍ، وهذا من أقبح الضرورة؛ لأنَّ الألف لا تستثقل كما تستثقل الياء والواو، وكذلك الفتحة؛ لأنَّها من الألف"[٣].

وذكر ابن مالك أنَّهُ "لا خلاف في المقصور غير المنون أنَّ لفظه في الوقف كلفظه في الوصل، وأنَّ (ألفه) لا تحذف إلا في ضرورة" [٤].

ولا يختلف رأي الباحثين عمّا استقرّت عليه آراء النحويين، من جواز حذف ألف المقصور غير المنون في حال الوقف تشبيهًا له بالمنقوص الذي تحذف ياؤه تخفيفًا؛ لكنَّ الحذف في هذا الموضع من أقبح الضرورات، لما فيه من إجحاف حذف الألف والفتحة.

***

١٠- **قال لبيد ـ رضي الله عنه ـ:** [من الطويل]

عَلَى حِينَ مَنْ تَلْبَثْ عَلَيهِ ذَنُوبُهُ يَرِثْ شِرْبُهُ إِذْ فِي المَقَامِ تَدَابُرُ[٥]

ورد هذا البيت في كتاب سيبويه منسوبًا إلى لبيد، وقد جيء به شاهدًا على به على مجِيء (مَنْ) شرطية، وقد وقعت جملة الجزاء بعد الظرف (حين) في ضرورة الشعر، وذلك في قوله: (**على حينَ مَن تَلْبَثْ**)، يقول سيبويه: " وقد يجوز في الشعر أنْ يُجازى

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٨١/٥، والمسائل العسكريات:١٠٠، وسر صناعة الإعراب: ٥٢٢/٢، ٧٢٨، والممتع الكبير في التصريف: ٣٩٥، وشرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين: ٢٠٧/٤، والمقاصد النَّحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني: ٢٠٦٦/٤.

(٢) عمدة الكتاب: ١٧٩.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين: ٢٠٨/٤.

(٤) ينظر: شرح الشافية الكافية: ١٩٨٤/٤، وشرح الأشموني: ٤/٤، والهمع: ٤٢٩/٣ .

(٥) ديوانه: ٤٢، ورواية العجز: (يَجِدْ فَقْدَهَا، وفي الذِّنابِ تَدابُرُ).

بعد هذه الحروف، فتقول: أتذكر إذْ من يأتنا نأته. فإنما أجازوه؛ لأن (إذ) وهذه الحروف لا تغير ما دخلت عليه عن حاله قبل أن تجئ بها، فقالوا: نُدخِلها على مَنْ يأتنا نأته ولا تغير الكلام، كأنا قلنا: مَنْ يأتنا نأته، كما أنا إذا قلنا: إذ عبد الله منطلقٌ فكأنا قلنا: عبد الله منطلقٌ؛ لأن (إذ) لم تحدث شيئًا لم يكن قبل أن تذكرها "[١].

ومعلوم أنّ من الأسماء ما يصح كونها موصولة وكونها شرطية، وتلك (مَنْ) و(مَا) و(أي)، إذا تقدّم عليها ما هو جواب معنًى، وجاء بعدها الماضي فيحتمل كونها موصولة وشرطية، نحو: آتي من أتاني، وإذا جاء بعدها المضارع، نحو: آتي من يأتيني، فالوجه كونها موصولة، ويجوز كونها شرطية على قبح، وإن جئت بالظرف قبلها على تقدير إضافتها إلى الجُمل، فالواجب كونها موصولة، ولا فرق بين أن يأتي بعدها ماض أو مضارع، ويجوز في ضرورة الشعر كونها شرطية، وهذا ما جاء في بيت لبيد[٢].

فالشاهد في بيت لبيد هو وقوع الجزاء بعد (حين) في الشعر، وقياسها قياس (إذ) في طلب البيان بالإضافة [٣]. وكان سيبويه قد تحدّث عن كراهة المجازاة بعد إذ، وما كان في معناها من أسماء الزمان؛ لأنّها اسم للوقت، وحقّها أن تُضاف إلى اسم واحد، ولأجل ذا لم يصح المجازاة بعده؛ لأنَّ جملة الجزاء لا تكون إلّا مجرورة بما قبلها، وقد أجيز ذلك في الشعر؛ لوقوع الجملة الاسمية بعده، وبعد ما كان في معناه من أسماء الزمان[٤].

وأفصح الرماني عن علة عدم جواز المجازاة بعد (إذ)، و(حين) وما كان في معناهما، فقال: " والحروف التي يمتنع بعدها الجزاء في هذا الباب على وجهين: أحدهما: ما يطلب البيان بالإضافة، فلا يصلح فيه الجزاء؛ لأنه مبهم، في أقصى مراتب الإبهام، فلما كان الأصل في المضاف إليه إنّما هو بما يذكر للبيان، وهو الاسم ثم جاز أن يقع موقع الاسم الفعل الواجب على الإضافة اللفظية، فاحتمل ذلك، لما في الواجب من

(١) الكتاب: ٧٥/٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية، رضي الدين: ١٠١/٤.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، الرماني: ٩٨٠/١.

(٤) ينظر: نفسه: ٢٧٦/٣.

البيان، وإن كان في الأصل إنما يذكر للفائدة، وفيه طرف من البيان، احتمل ذلك، لهذه العلة، فلما جاءت (إن) التي للجزاء، باعدته عن البيان إلى الإبهام لتعليق الفعل في الكلام، فلم يحتمل أن يقع هذا الموقع؛ لخروجه إلى الإبهام في موضع يطلب البيان، وذلك في: إذ، وإذا، وحين"[١].

وكان السيوطي قد نقل مذهب سيبويه في عدم جواز كون (مَنْ) الشرطية في هذا الموضع في الاختيار، فقال: " وأما في الشعر فيجوز بقاء الشرطية والجزم وكذا إن أضيف لهن أي لمن وما وأي زمان يجب لهن في السعة أن يكن موصولات نحو أتذكر إذ من يأتينا نأتيه، ولا يجوز الجزم عند سيبويه والجرمي والمازني؛ لأنَّ أسماء الأحيان لا تضاف إلى الجملة الشرطية المصدرة ب (إن) فكذا الاتصاف على ما تضمن معنى (إنْ) خلافًا للزيادي أبي إسحاق في ذهابه إلى جواز الجزم اختيارًا"[٢].

وأمّا ابن جني، فقد أورد هذا البيت ليكون شاهدًا على استحقاق (حين) البناء؛ لإضافتها إلى الجُمل؛ حيث كانت الإضافة إلى الجُمل كلا إضافة؛ لأنّ حقّ الإضافة وشرطها أن تقع إلى الأفراد، فهي إذا لم تُضف في اللفظ أصلًا أجدر باستحقاق البناء[٣].

وكذلك جاء هذا البيت عند الأنباري مستشهدًا به على بناء (حين) لإضافتها إلى جملة الشرط بعدها[٤].

يبدو أنَّهُ لا إشكال في استشهاد ابن جني؛ إذ إنَّهُ من حق ما يضاف إلى الجُمل وجوبًا، نحو: (إذ)، البناء، وما يُضاف إليها جوازًا، نحو: (حين) و(وقت)، البناء إنْ أضيفت إلى مبني، والإعراب إنْ أضيفت إلى معرب، فهذا مذهب البصريين. أمّا الكوفيون ومعهم أبو علي الفارسي، فذهبوا إلى جواز بنائها وإعرابها، سواء أأضيفت إلى مبني أم إلى معرب[٥].

(١) شرح كتاب سيبويه، الرماني: ٩٧٨/١.

(٢) همع الهوامع: ٥٦١/٢.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٥٠٦/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٢٣٦/١.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٥٩/٣-٦٠.

وأمّا ما استشهد به سيبويه، مِنْ وقوع الجزاء بعد لفظ (حين) على سبيل الضرورة، فيبدو أنّه هو الصواب، ولا وجه لمن قال بجواز الجزم اختيارًا.

***

١١- **قال لبيد ـ رضي الله عنه ـ:** [من المنسرح]

بَلْ مَنْ يَرَى البَرْقَ بِتُّ أَرْقُبُه يُزْجِي حَبِيًّا إِذَا خَبَا ثَقَبَا[(١)]

ورد هذا البيت في كتاب سيبويه، منسوبًا إلى لبيد، وقد استشهد على كون (بَل) للإضراب على جهة الترك لا الإبطال، فقال: " وأما (بل)، فلترك شيءٍ من الكلام وأخذٍ في غيره. قال الشاعر حيث تَرَك أول الحديث، ..."[(٢)].

ومثل هذا ما جاء في قول أبي ذؤيب الهذلي: [من البسيط]

بَلْ هَلْ أُرِيكَ حُمُولَ الحَيّ غَادِيةً كَالنَّخْلِ زَيَّنَها يَنَعٌ وإِفْضَاحُ[(٣)]

وتحدّث السيرافي عن معنى(بل) في هذا البيت، فقال" وليست بترك الأول على جهة الإبطال له في كل حال؛ ولكنها تكون للإبطال تارة وللإيذان تارة، قصة الأول قد تمت وأخذ في غيرها، وقد يقع في كلام الله تعالى بل بعد شيء من كلامه، كقوله عز وجل: ﴿**بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا**﴾ [النمل:٢٧/ ٦٦]، والشاعر إذا قال بل لم يرد أن ما تكلم قبل باطل، وإنما يريد أنه قد تم وأخذ في غيره، كما يقول الشاعر: دع ذا واترك ذا وما أشبه ذلك عنده تمام ما تكلم به والانتقال إلى غيره"[(٤)].

(١) ديوانه: ١٦.

(٢) الكتاب: ٢٢٣/٤.

(٣) البيت لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين:١/ ٤٥، وينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (ف ض ح): ٣٩٢/١، والمخصص: ٢٣٢/٤، لسان العرب: مادة (ف ض ح):٥٤٥/٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٩٩/٥.

وقد تحدّث النحويون عن معاني (بَلْ)، فجعلوها على قسمين[1]:

أحدهما: أن يأتي بعدها المفرد، نحو: ما قام زيدٌ بل عمرٌو، فهي هنا حرف عطف، ومعناها الإضراب، وهي إن وقعت بعد نفي أو نهي، كانت لتقرير حكم الأول، وجعل ضدّه لما بعدها. وإن كانت بعد إثبات، نحو: قام زيدٌ بل عمرٌو، أو بعد أمر، نحو: اضرب زيدًا بل عمرًا؛ فهي لإزالة الحكم عمّا قبلها، وجعله لما بعدها.

والآخر: أن تقع بعدها الجملة، فتكون إضرابًا عمّا قبلها، إمّا على جهة الإبطال، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُوْلُونَ بِهِ جِنَّةٌ بل جَاءَهُمْ بِالحقِّ﴾[المؤمنون: ٧٠]، وإمّا على جهة التّرك للانتقال من غير إبطال، نحو: ﴿**وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالحَقِّ وَهُمْ لا يُظْلَمُوْنَ(٦٢) بَلْ قُلُوْبُهُمْ فِ غَمْرَةٍ**﴾[المؤمنون: ٦٢-٦٣]، وهذا المعنى الأخير هو ما جاء عليه قول لبيد، المستشهد به.

وهناك من جعل (بل) حرف جرّ، تجرّ النّكرة، والصحيح أنّ النكرة مجرورة بربّ المحذوفة[2]، ومثال ذلك قوله: [من الرجز]

بَلْ بَلَدٍ مِلءِ الفِجَاجِ قَتَمُه[3]

ولا يبدو أنّ هناكَ إشكالًا فيما أورده سيبويه؛ فيكاد النَّحويون يتفقون على أنّ (بل) في مثل هذا الموضع هي للانتقال والترك، دون إبطال لحكم ما قبلها، وأمّا القول إنّها حرف جرّ، فليس بصواب، بل إنّ الجرّ بعدها بربّ المحذوفة.

***

(١) يُنظر: الجنى الدّاني في حروف المعاني: ٢٣٥-٢٣٧.

(٢) يُنظر: الإنصاف: ٤٣١/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٦٦، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٨٢٢/٢، وشرح التسهيل، ابن مالك: ١٨٩/٣، والجنى الدّاني: ٢٣٧، وشرح ابن عقيل: ٣٦/٣- ٣٧.

(٣) البيت من غير عزو في: الإنصاف: ٤٣١/٢، واللباب: ٣٦٦/١، وشرح المفصل، ابن يعيش: ٢٧/٥، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٨٢٢/٢، وشرح التسهيل، ابن مالك: ١٨٩/٣، وشرح ابن عقيل: ٣٧/٣.

١٢- **قال لبيد ـ رضي الله عنه ـ:** [من الكامل]

فلَتَصْلِقَنَّ بنَي ضَبينةَ صَلْقة تُلْصِقْنَهُمْ بخَوالِفِ الأطْنابِ[١]

ورد هذا البيت في كتاب سيبويه، منسوبًا إلى لبيد، وقد استشهد به على دخول نون التوكيد الثقيلة على الفعل؛ لتكون أشدّ تأكيدًا من النون الخفيفة التي تدخل على الفعل لتأكيده، والشاهد في قوله: " فلتصلقنَّ "، وقد تحدث سيبويه في باب النون الثقيلة والخفيفة، فقال:" اعلم أنَّ كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة. كما أنَّ كلَّ شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة. وزعم الخليل أنَّهما توكيد كما التي تكون فضلًا. فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدُّ توكيدًا . ولها مواضع؛ فمن مواضعها الفعل الذي للأمر، والنهي، وذلك قولك: لا تفعَلنَّ ذاك واضربَنَّ زيدًا. فهذه الثقيلة. وإن خُفِّفت قلت: ذاك ولا تضربَنْ زيدًا. ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب، الذي دخلته لام القسم، فذلك لا تفارقه الخفيفة أو الثقيلة، لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم"[٢] . ولا تدخل نون التوكيد على الفعل إلّا بشروط ثلاثة، هي على النحو الآتي[٣]:

الأول: أن يكون الفعل مثبتًا غير منفي، فإنه إن كان منفيًا، فذلك قليل فيه إن جاء منفيًا بـ (ما) أو (لم) أو (لا) على حسب ما يذكره هذا. فقولك: (لم يقومَنَّ زيدٌ) قليل، وكذلك (لا يقومَنَّ زيدٌ) إذا كان نفيًا، و(ما يقومَنَّ زيدٌ) كذلك.

والثاني: أن يكون الفعل في قسم، يعني جواب قسم، نحو: لتفعلَنَّ كذا، فإنه إن كان مثبتًا في غير قسم لم يجز لحاق النون له، فلا يقال: يقومَنَّ زيدٌ، ولا: يخرجَنَّ أبوك، وما جاء من ذلك فشاذ محفوظ غير مقيس، أو قليل نادر.

الثالث: أن يكون الفعل مستقبلًا في المعنى لا حالًا، فإنه إن كان حالا لم يجز لحاق النون؛ لأنَّ النّون من الأدوات المخلصة الفعل للاستقبال، فلا يصلح أن تلحق ما

(١) البيت للبيد في الكتاب: ٥١٢/٣، وليس في الديوان المحقق .

(٢) الكتاب: ٥٠٩/٣، وينظر: وشرح المفصل، ابن يعيش: ١٤٠/٥.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٥٣٩/٥-٥٤٠.

هو حال في المعنى، فإذا جاء في القسم ما المراد به الحال أتى باللام دون النون، فتقول: والله ليقومُ زيدٌ، أي: لهو يقومُ.

ولا إشكال بين النَّحويين في دخول نون التوكيد الثقيلة على الفعل، إن تحققت فيه شروط دخولها، وإذا اختلّ شرط من تلك الشروط، لم يجز دخولها.

***

١٣- **قال لبيد ـ رضي الله عنه ـ:** [من الطويل]

أَلَا تَسْأَلان الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحَبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ(١)

ورد هذا البيت في كتاب سيبويه منسوبًا إلى لبيد، وقد استشهد به على كون (ذا) اسمًا موصولًا، وما بعدها صلتها، وذلك في قوله: (ماذا يحاول)، فقد قال: " أمَّا إجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاعٌ حسنٌ. وقال الشاعر، لبيد بن ربيعة: أَلا تَسْأَلانِ المَرْءَ.... وأما إجراؤهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد فهو قولك: ماذا رأيت؟ فتقول: خيرا؛ كأنك قلت: ما رأيت؟ ومثل ذلك قولهم: ماذا ترى؟ فنقول: خيرًا. وقال جل ثناؤه: ﴿**مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا**﴾ [النحل: ٣٠/ ٢٧٠]، فلو كان ذا لغوًا لما قالت العرب: عماذا تسأل؟"(٢).

يفهم من كلام سيبويه أنّ (ماذا) قد تكون كلمة واحدة، تعرب بحسب موقعها في الإعراب، وقد تكون (ما) اسم استفهام، (ذا) اسم موصول وما بعده صلته، وهما هنا مبتدأ وخبر. ". وقد استعمل الاسم (ذا) اسما موصولًا. لشَّاهد قوله: "ماذا، ووجه الاستشهاد في المسألة استعمال(ذا) موصولًا بمعنى الذي، ودليل ذلك إتيانه بعده بجملة الصلة، وتقدمه "ما " الاستفهامية.

وأفصح السيرافي عن مقتضى كلام سيبويه، فقال: " أراد: ما الذي يحاول. والشاهد فيه أنه رفع (أنَحبُ) وجعله استفهامًا مفسرًا لقوله: ماذا يحاولُ؟ و (ذا يحاول) مرفوع لأنه خبر (ما) ومعناه: أي شيء الذي يحاول. ولو كانت (ذا) مع (ما) كشيء واحد، لكان (ماذا) منصوباً بـ (يحاول)، وكان قوله (أنَحبُ) منصوبًا؛ لأنَّهُ استفهام مفسر

(١) ديوانه: ١٣١.

(٢) الكتاب: ٤١٧/٢.

للاستفهام الأول، فهو على إعرابه، وكان المعطوف عليه منصوباً، وهو قوله (أنَحبُ فيُقْضَى أُمْ ضَلالًا وباطلًا)"[١].

وجاء كلام ابن السرّاج موافقًا لمذهب سيبويه، ومبيّنا قصده، فقال: " إذا أراد الجواب أن تقول: خيرٌ، فهذا الذي ذكر سيبويه بَيّنٌ واضح من استعمالهم (ذَا) بمنزلة (الذي)، فأما أنْ تكون (الذي) هي (ذَا) فبعيدٌ جدًا، ألا ترى أنَّهم حين استعملوا (ذَا) بمنزلة (الذي) استعملوها بلفظها ولم يغيروها، والتغيير لا يبلغ هذا الذي ادعوه والله أعلم، ولا يعرف له نظير في كلامهم"[٢].

وقد جاء كلام النَّحويين موافقًا لقول سيبويه، ومن أولئك النحويين الزجاجي، والرماني، وابن يعيش، وابن مالك، والمرادي، ورضي الدين[٣].

ولا تكون (إذا) اسمًا موصولًا عند البصريين إلَّا إذا دخلت عليها (ما)، كما في بيت لبيد، وقد أجاز الكوفيون مجيئها اسمًا موصولًا، وإن لم تدخل عليها (ما) [٤]، وحملوها على هذا في قوله: [من الطويل]

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيْقُ [٥].

فـ (ذا) عند الكوفيين اسم موصول؛ أي: والذي تحملينه طليق[٦].

وللاسم (ذا) ثلاثة استعمالات[٧]:

(١) شرح أبيات سيبويه، السَّيرافي: ٥٣/٣.

(٢) الأصول في النحو: ٢٦٤/٢.

(٣) ينظر: اللامات، الزَّجاجي: ٦٤، وشرح كتاب سيبويه، الرماني:٧٦١/١-٧٦٢، وشرح المفصل، ابن يعيش: ٣٨٧/٢، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك:٢٨٢/١، والجنى الداني: ٢٣٩، وشرح الكافية، رضي الدين: ٦٥/٣.

(٤) شرح المفصّل، ابن يعيش: ٣٨٧/٢، ٤٣٠.

(٥) البيت ليزيد بن مفزع الحميري في شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١١١/٣، ١٨٥، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام: ١٥١/١، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: ٤٠٨/١، ١٧٩٠/٤.

(٦) شرح المفصّل، ابن يعيش: ٤٢٩/٢.

(٧) ينظر: الجنى الداني: ٢٣٨- ٢٣٩.

الأول: أن تأتي مفردة، وهي هنا اسم، للقريب والبعيد، وتدخل ها التنبيه على المجرد كثيرًا، وعلى المقرون بالكاف وحدها قليلًا. ولا تدخل على المقرون باللام، وقد اختلف النحويين في أصل وضعها وأصل ألفها، فقيل: هي ثنائية الوضع، وألفها أصلية، وقيل: هي زائدة. وقيل هي ثلاثية الوضع، وألفها منقلبة عن أصل، وهذا الأصل هو الياء عند قوم، وهو الواو عند آخرين.

الثاني: أن يكون موصولًا بمعنى الذي وفروعه. ولا يكون كذلك إلا بشرطين، أحدهما: أن يكون بعد ما أو من الاستفهاميتين. وقيل: لا تكون موصولة بعد من. والآخر: أن يكون غير ملغًى.

الثالث: أن يكون ملغًى. ومعنى الإلغاء هنا أن تركب ذا مع ما، فيصير المجموع اسمًا واحدًا. وله حينئذ معنيان:

أحدهما: وهو الأشهر، أن يكون اسم استفهام. والدليل على أنهما تركبا قولهم: عما ذا تسأل؟ بإثبات الألف، لتوسطها.

والآخر: أن يكون المجموع اسمًا واحدًا موصولًا، أو نكرة موصوفة.

ولا خلاف فيما ذهب إليه سيبويه، والظاهر في (ذا) التي دخلت عليها (ما) أن تكون على أحد الأقوال الآتية:

الأول: أن يليها فعل، نحو: ماذا تفعلُ؟ فتكون (ما) استفهامية، و(ذا) اسمًا موصولًا؛ أي: ما الذي تصنعُ؟ وهذا ما جاء عليه بيت لبيد.

الثاني: أن يليها اسم، نحو: ماذا الإهمالُ؟ فتكون (ما) اسم استفهام، و(ذا) اسم إشارة؛ أي: ما هذا الإهمال، وتعرب (ما) مبتدأ، و(ذا) خبرًا، و(الإهمال): بدل مرفوع.

الثالث: أن يليها ظرف أو جار ومجرور، نحو: (ماذا عندك؟) و(ماذا في البيت؟)، وهنا يحتمل أن تكون (ذا) اسمًا موصولًا، وشبه الجملة الصلة، وتكون (ما) مبتدأ، و(ذا) اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، و(عندك) ظرف، ويجوز كون (ذا) اسمًا موصولًا في محل رفع خبر، و(عندك) شبه جملة صلة الموصول.

***

١٤- قال لبيد ـ رضي الله عنه ـ: [من الكامل]

عَهْدِي بِهَا الحَيَّ الجَمِيعَ وَفِيهِمُ قَبْلَ التَّفرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامُ[(١)]

ورد هذا البيت في كتاب سيبويه، وهو منسوب للبيد، وقد استشهد به على حذف التنوين من المصدر المضاف إلى معموله، وذلك في قوله: (عهدِي)، فقال: " وتقول: عجبت من كِسْوَةٍ زيدٍ أبوه، وعجبت من كِسُوةِ زيدٍ أباه، إذا حذفت التنوين. وممَّا جاء لا ينَّون قولُ لبيد: ..."[(٢)].

وأفصح السيرافي عن مضمون كلام سيبويه، فقال: "أضاف عهدي إلى الياء؛ ونصب (الحيّ) به، والياء في معنى الفاعل، و(عهدي) في موضع ابتداء، والخبر قوله: (وفيهم)؛ لأن الواو تكون حالا والحال يكون خبرًا للمصدر، كقولك: (قيامُك ضاحكًا)، و (قيامك وأبوك يضحك)، كما تقول: (مررتُ بزيدٍ ضاحكًا)، و(مررتُ بزيدٍ وأبوه يضحكُ)"[(٣)].

وما ذكر سيبويه في هذا البيت، هو ما عليه مذهب النحويين من وجوب حذف التنوين من المصدر المضاف إلى معموله؛ لأنَّ الإضافة معاقبة للتنوين، ولا فرق بين أن يكون معموله الفاعل أو المفعول به، ظاهرًا أم مضمرًا[(٤)].

واستشهد ابن مالك بهذا البيت في موضعين، **أحدهما**: في مجيء المصدر عاملًا دون أن يكون مقدرًا بالفعل أو بأن الخفيفة أو أنْ المصدرية[(٥)]، **والآخر**: في كون المصدر العامل بمعنى الماضي، وهو إنّما يكون على أربعة أحوال، فهو إمّا بمعنى الأمر كبَذْلًا المال، وبمعنى المضارع الحاضر نحو أعلاقة أمّ الوليد، وبمعنى المضارع المستقبل، نحو: وبلوغًا بغية ومنى، وبمعنى الماضي كما هو في بيت لبيد[(٦)].

(١) ديونه: ١٠٥ .

(٢) الكتاب: ١٩٠/١.

(٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٤٧/٢.

(٤) ينظر: شرح أبيات سيبويه، السيرافي: ٢١/١، وشرح المفصّل، ابن يعيش: ٧٧/٤،

(٥) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ١١١/٣.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٨/٣.

وكذلك اسْتُشهد بهذا البيت في قضية أخرى، وهي جواز دخول الواو على الجملة الإسمية إذا كانت خبر المبتدأ وفيها اسم مشتق متقدّم؛ لأنك إما أن تقدر الحال اسمًا مفردًا، فتنصب كما ذكر، أو جمله ابتدائية تقدم خبرها على المبتدأ فيها، فترفعه على أنَّهُ خبر مقدم منوي به التأخير، فكأن الواو دخلت على المبتدأ، وقد سمع دخول الواو التي للحال على خبر المبتدأ، كما هو الحال في بيت لبيد. وكان الأخفش قد منع مثل ذلك؛ لأنَّ الحال لا تسد مسد الخبر إلَّا إذا كانت اسمًا منصوبًا، ولذا لا يجوز عنده: «جاءَ زيدٌ وحسَنٌ وجهُهُ» تريد: ووجهُهُ حسَنٌ؛ لأنك لو أزلت الواو لانتصب «حسَنٌ» فتقول: «مررتُ بزيدٍ حسنًا وجهُهُ»[1].

ولا إشكال فيما استشهد به سيبويه من بيت لبيد؛ فالمصدر المضاف إلى معموله تحذف منه التنوين؛ لأنَّهُ معاقب للإضافة. وكذلك استشهاد ابن مالك؛ إذ الأصل أنَّ المصدر العامل أن يكون مقدّرًا بفعله أو بأن المخففة أو بأنْ الخفيفة، ولا إشكال إن لم يكن مقدرًا بشيء من ذلك. وفي الاستشهاد بهذا البيت في القضية الثالثة، فيبدو أنَّهُ لا ضير من دخول الواو على الجملة الإسمية الواقعة خبرًا، وفيها اسم مشتق متقدّم، فقد ورد بذلك السّماع.

***

١٥- **قال لبيد ـ رضي الله عنه ـ:** [من الكامل]

أَوْ مُذْهَبٌ جُدَدٌ عَلَى أَلْوَاحِهِ ألنَّاطِقُ الْمزبُورُ والْمَخْتُومُ[2]

ورد هذا البيت في كتاب سيبويه، منسوبًا إلى لبيد، وقد استشهد به على قطع همزة الوصل، وذلك في قوله: (ألنَّاطِقُ)، فقال: " واعلم أن هذه الألفات ألفات الوصل تحذف جميعًا إذا كان قبلها كلام، إلَّا ما ذكرنا من الألف واللام في الاستفهام، وفي (أيمن) في باب القسم لعلةٍ قد ذكرناها، فعل ذلك بها في باب القسم؛ حيث كانت مفتوحة قبل الاستفهام، فخافوا أن تلتبس الألف بألف الاستفهام وتذهب في غير ذلك

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ١٧٤/٩-١٧٥، وتمهيد القواعد: ٥/ ٢٣٣٦.

(٢) ديوانه: ٩٩، وروايته: (على ألواحهنّ) .

إذا كان قبلها كلام، إلا أن تقطع كلامك وتستأنف، كما قالت الشعراء في الأنصاف، لأنها مواضع فصول، فإنما ابتدأوا بعد قطع "[1].

يظهر من كلام سيبويه، أنَّ الشَّاهد في هذا البيت ليس شاهدًا نحويًّا، بل إنَّهُ استشهد به على جواز قطع همزة الوصل في درج الكلام ضرورة؛ لأنّهم أجروا الوصل مجرى الوقف، وذلك يكون خاصة في نصف البيت، وهذا نفسه ما استشهد به أبو علي الفارسي، وكان قد ذكر في هذا البيت ضربًا آخر من ضروب الضرورة النَّحويَّة؛ وذلك أنَّهُ اضطرّ فحذف ضمير المجرور، الواقع في صلة اسم الفاعل الداخل عليه الألف واللام، فقال: "وفي هذا ضرب آخر من الضرورة، وهو قولهم: المبروز. والمراد: المبروز به، فحذف، وحكم الضمير المنصوب إذا اتصل باسم الفاعل الداخلة عليه الألف واللام على معنى (الذي) ألَّا يستحسن حذفه من الفعل في صلة (الذي)، قال أبو عثمان: فإنّ حذف الضمير من اسم الفاعل كان قبيحًا، وهو جائز في القياس، ولا يكاد ذلك يوجد في كلام، ولا شعر. فإذا لم يحسن حذف الضمير المتصل من اسم الفاعل مع حسن حذفه من صلة (الذي)، فإنْ لا يحسن حذف الضمير المتوصل بالجار المنفصل من اسم الفاعل مع اسم الفاعل، أجدر إذ كان حذف ذلك من صلة الذي غير مجوز. ألا ترى أن من قال: الذي ضربت أخوك، لم يقل الذي مررت زيد، وهو يريد به. كما لا تقول: الذي ضربت عمرو، وهو يريد: ضربت أخاه. لاجتماع الضمير في الموضعين في الانفصال عن الفعل، فإذا كان كذلك، علمت أن هذا الحذف في هذا البيت قبيح، ولا يستقيم إلا على هذا التقدير"[2].

ولم يختلف ابن السّراج عمّا جاء به سيبويه، فقد أورد هذا البيت، ليستشهد به على جواز قطع همزة الوصل في أنصاف البيوت؛ لأنّ التقدير الوقف على الأنصاف التي هي الصدور، ثُمّ تستأنف ما بعدها، ويقبحُ أَنْ يُقَطعَ أَلفُ الوصلِ في حشوِ البيتِ ورُبّما جَاء في الشعرِ وهوَ رَديءٌ[3].

(١) الكتاب: ١٥١/٤.

(٢) المسائل العسكريات: ٩٤.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٤٤٥/٣- ٤٤٦.

وأورد ابن جني هذا البيت ليستشهد به على ضرورة الحذف، فقال – بعد أن أورد البيت-: "أي المبروز به، ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول"(١).

وكذلك ورد هذا البيت عند ابن الحداد، وموضع الاستشهاد فيه في قوله: (المبروز)، فقال: " قال أبو عثمان: قال أبو عمرو: هو مفعول من أبرزت شاذّ "(٢). وأورده في موضع آخر، وجعل موضع الشاهد فيه في قوله: (مذهب)، فقال: " وأذهبت الشيء: طلبته بالذّهب، وأنشد أبو عثمان للبيد:"(٣).

ولا إشكال فيما استشهد به سيبويه من جواز قطع همزة الوصل للضرورة، وذلك خاصة في أنصاف الأبيات؛ إذ أُجري الوصل مجرى الوقف.

وكذلك لا إشكال في شاهد أبي علي الفارسي من جواز حذف الضمير المتّصل بحرف الجّر، الواقع في صلة الألف واللام المتصلة باسم الفاعل، وإن كان ذلك من الحذف القبيح بحسب قول المازني.

***

المبحث الثاني: الأبيات غير المنسوبة للبيد:

١- قال لبيد . رضي الله عنه : [من الكامل]

فكَأَنَّها هِيَ بَعْدَ غِبِّ كَلَالِهَا أَوْ أَسْفَعُ الخَدَّيْنِ شَاةُ إِرَانِ (٤)

ورد هذا البيت في كتاب سيبويه، دون أن ينسبه لأحد، وموضع الاستشهاد في قوله: (فكأنّها هي)، وقد جعله شاهدًا على لزوم المجيء بالضمير المنفصل، في المواضع التي لا يصح فيها الضمير المتّصل؛ إذ إنَّهُ لا يلي العامل اللفظي مباشرة، ولا يتصل به، فهو يقول في باب استعمالهم علامة الإضمار الذي لا يقع موقع ما يضمر في الفعل إذا لم يقع موقعه: " فمن ذلك قولهم: كيف أنت؟ وأين هو؟ من قبل أنك لا تقدر على التاء

(١) الخصائص: ١٩٤/١.

(٢) كتاب الأفعال، ابن الحداد: ١٩٤/٣.

(٣) المصدر نفسه: ٥٩١/٣.

(٤) ديوانه: ١٣٣ .

هنا، ولا على الإضمار الذي في فعلَ. ومثل ذلك: نحن وأنتم ذاهبون؛ لأنك لا تقدر هنا على التاء والميم التي في فعلتُم كما لا تقدر في الأول على التاء في فعلتَ. وكذلك جاء عبد الله وأنت؛ لأنك لا تقدر على التاء التي تكون في الفعل. وتقول: فيها أنتم، لأنك لا تقدر على التاء والميم التي في فعلتُم ها هنا. وفيها هم قياما، بتلك المنزلة؛ لأنك لا تقدر هنا على الإضمار الذي في الفعل"[(١)].

وقد فسَّر السَّيرافي ما أُبهِم من كلام سيبويه، فقال: "قد بينا أن الضمير المنفصل هو الذي لا يلي عاملا، ولا يتصل به، إمَّا أن يكون معرًّى من عامل لفظي، أو يكون مقدمًا على عامله، أو مفصولًا بينه وبينه بحرف استثناء، أو حرف عطف، أو بشيء يفصل بينه وبين عامله فصلًا لازمًا"[(٢)].

<u>فضمير الرفع المنفصل له مواضع، منها</u>[(٣)]:

أ. الابتداء، وخبره؛ لأنّهما معرّيان من العامل لفظي، وضميرهما منفصل كقولك: (كيف أنت؟) و(أين هو؟)؛ كيفَ وأينَ خبران مقدمان، وأنت وهو مبتدآن، وكذلك نحن وأنتم ذاهبون؛ نحن مبتدأ، وأنتم عطف عليه، و(ذاهبون) خبرهما.

ب. خبر إنّ وأخواتها بمنزلة خبره، كما هو في بيت لبيد، وكقوله تعالى: ﴿... قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا... ﴾[النمل:٢٧/ ٤٢].

ج. بعد حرف الاستثناء، ما جاء إلا أنا. قال عمرو بن معدي كرب: [من السريع]

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُها مَا قَطّر الفَارِسَ إلّا أنَا [(٤)]

د. بعد حرف العطف، كقولك: (جاءَ عبدُ اللهِ وأنتَ)، فأنت عطف على عبد الله، وانفصل؛ لأنَّهُ وقع بعد حرف العطف، ولم يلتزق بالعامل، ولم يمكن ذلك فيه.

---

(١) الكتاب: ٣٥٢/٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١٠٨/٣.

(٣) شرح أبيات سيبويه، السيرافي: ٥٤/٢، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١٠٨/٣، وشرح كتاب سيبويه، الرماني: ٥٨٥/١- ٥٨٧، ودرة الغواص في أوهام الخواص: ١٣٠، وارتشاف الضرب: ٩٣١/٢-٩٣٢.

(٤) البيت لعمر بن معد كرب الزُّبيدي في ديوانه: ١٦٧.

هـ. ويتعين انفصال الضمير إن رفع بمصدر مضاف إلى المنصوب معنًى، نحو: عجبتُ مِنْ ضَرْبِ زيدٍ أنتَ، وزيدٌ عجبْتُ مِنْ ضربِكَ هَو.

و. ويتعين انفصاله إذا رُفعَ بصفة جرت على غير صاحبها، وكان فيه ألبس، فيبرز الضمير وجوبًا نحو: هندٌ ضاربُها أنتَ أَوْ ضاربُها أنتَما، أو ضاربُها أنتَمْ أو نحنُ.

ولا إشكال فيما أورده سيبويه، فكلُّ موضع قدرت فيه على الإتيان بالضمير المتّصل لم تأتِ بالمنفصل، والضمير في هذا التركيب، والمواضع المذكورة أعلاه لا يصحّ كونه متصلًا، فلزم كونه منفصلًا، فالعرب لا يستعملون المنفصلَ في المواضع التي يمكن أن يقع فيها المتّصلُ؛ لأنّهم لا يعدِلون إلى الأثقل عن الأخفّ، والمعنى واحدٌ إلّا لضرورةٍ. فلذلك لا تقول: (ضَرَبَ أنتَ)، ولا (هُوَ)؛ لأنّه يجوز أن يقع هنا المتّصلُ، فتقول: (ضَرَبْتَ) و(ضَرَبَ)، فتكون التاء الفاعلةَ، ولا حاجةَ إلى (أنتَ)[1].

***

٢- **قال لبيد ـ رضي الله عنه ـ:** [من الطويل]

ونَحْنُ اقْتَسَمْنَا المَالَ نِصْفَيْن بَيْنَنا فَقُلْتُ لَهُمْ: هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا[2]

ورد هذا البيت في كتاب سيبويه دون أن ينسبه لقائل، وقد جاء به سيبويه شاهدًا لوقوع الواو فصلًا بين هاء التنبيه واسم الإشارة (ذا)؛ وذلك في قوله: (هذا لها ها وذا ليا)، يقول سيبويه: " كأنه أراد أن يقول: وهذا لي، فصير الواو بين ها وذا "[3].

فسيبويه يرى أنّ الفاصل بين الهاء واسم الإشارة (ذا) قد يكون الضمير، وقد يكون غيره، فإن كان الفاصل هو الضمير، نحو: (ها أنت ذا)، فالهاء لا تخرج عن أحد قولين[4]، **أحدهما:** ما نقله عن الخليل، وهو القائل: إنّ الهاء هنا هي التي مع ذا إذا، فهي هاء التنبيه مفصولة عن اسم الاشارة (ذا)، فجعلوا الضمير، **والقول الآخر:** ألَّا تكون هي هاء التنبيه المفصولة عن (ذا)، بل إنّ الهاء في (ها أنت ذا) غير مقدمة، ولكنها

(١) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٢٣١/٥

(٢) وهو في ملحق ديوانه: ٢٣٠، وينظر: الكتاب: ٣٥٤/٢، والمقتضب: ٣٢٣/٢.

(٣) الكتاب: ٣٥٤/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٥٤/٢.

تكون للتنبيه بمنزلتها في هذا؛ يدلك على هذا قوله عز وجل: ﴿ ها أنتم هؤلاء﴾[آل عمران:٦٦]؛ أي: إنَّ (ها) جيء بها قبل الضمير ابتداء بقصد التنبيه، كما يؤتى بها قبل اسم الإشارة، فهي تصحب الإشارة. وعلى هذا فلا يقال إن الضمير فصل بين هاء واسم الإشارة.

هذا إذا لم تصحب (ها) اسم الإشارة الواقع بعد الضمير، فإن صحبته، كما في قوله تعالى: ﴿**هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ**﴾ [آل عمران:٣/ ٦٦]؛ تعين أن تكون المتقدمة أتى بها ابتداء، وليست مفصولة عن (ذا)[١].

وقد يكون الفاصل بين (ها) واسم الإشارة غير الضمير، كالواو في بيت لبيد، ولفظ القسم، نحو: ها الله ذا، أو بـ (إنّ)، كما هو في قول النابغة: [من البسيط]

هَا إِنَّ ذِي عَذْرة إِنْ لمْ تَكُنْ نَفَعَتْ فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي البَلَدِ[٢]

فالهاء، هنا هي المفصولة عن (ذا)، إذ لا يصح كونها تنبيهًا[٣].

وقد وافق المبرد، والسيرافي، وأبو علي الفارسي مذهب الخليل وسيبويه من كون (ها) هي التي في (هذا)، ففصل بينهما، وهذا نفسه ما اختاره ابن جني، ابن مالك، ورضي الدين، وابن عقيل[٤].

أمّا الدماميني، فله رأي آخر، فبعد أن أورد بيت لبيد، وذكر قول الخليل، فقد ردّه، بل رأى تعسّفًا، لما فيه من تقديم بعض ما في حيز العاطف عليه، وبدا له أنّ (ها) في هذا الموضع اسم فعل بمعنى خذي[٥].

(١) ينظر: تمهيد القواعد: ٨٠٦/٢.

(٢) البيت للنابغة ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٤٠/٥، والتذييل والتكميل: ١٩٩/٣، وتمهيد القواعد: ٨٠٥/٢، ولم نقف عليه في ديوانه.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣/ ١٠٩-١١٠.

(٤) ينظر: المقتضب: ٣٢٣/٢، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣/ ١٠٩-١١٠، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٣٤٣/١، وشرح التسهيل، ابن مالك: ٢٤٥/١، وشرح الكافية، رضي الدين: ٤٨٣/٢، ٤٢٢/٤، والمساعد: ١٨٨/١.

(٥) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني: ٢٣٨/٢.

يبدو أنّ ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه هو الأقرب إلى الصواب، فقوله: (ها وذا ليا)، كأنّه قال: (وهذا ليا)، وقد فُصلت من (ذا)، إلَّا إن كان الفاصل الضمير، فهي قد تكون حرف تنبيه وُضع في مكانه، ولم يفصل عن اسم الإشارة، وكذلك إذا جاء بعده الضمير مصحوبًا بالهاء، فإنّ الأولى حرف تنبيه ابتداءً، ولم تفصل من اسم الإشارة. وأمّا قول الدماميني إنَّها الهاء اسم فعل أمر بمعنى: خُذي، فقول بعيد، وإن استقام في نحو ما جاء في بيت لبيد، فإنَّهُ لا يستقيم في نحو قولي: ها أنا ذا، وقوله تعالى: ﴿ **هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ**﴾[آل عمران:٣/ ٦٦] .

***

٣- قال لبيد ـ رضي الله عنه ـ: [من الطويل]

وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالدِيارِ وَأَهْلُهَا بِهَا يَومَ حَلُّوهَا وَغَدْوًا بَلَاقِعُ (١)

ورد هذا البيت في كتاب سيبويه، دون أن ينسبه لقائل، والشاهد فيه في لفظ (غدْوًا)، فهو مما حُذف لامه، وأصلها الواو، والدال فيه ساكنة، وأصله (غدْوة)، فهو يقول:" فمن ذلك قولهم في دمٍ: دميٌّ، وفي يدٍ: يديٌّ، وإن شئت قلت: دمويٌّ ويدويٌّ، كما قالت العرب في غدٍ: غدويٌّ. كلُّ ذلك عربي. فإن قال: فهلاَّ قالوا: غدويٌّ، وإنَّما يدٌ وغدٌ كلُّ واحد منهما فعلٌ، يستدل على ذلك بقول ناسٍ من العرب: آتيك غدوًا، يريدون غدًا"(٢).

وكذلك ورد هذا البيت شاهدًا عند المبرد على ما حُذفت كلامه، وأوسطه ساكن، ومن ذلك (غد) الذي أصله: (غدو)، وقد جاء في بيت لبيد على أصله، وكذلك جاء الشاهد عند الأخفش، وابن السرّاج، السيرافي، وابن جني، وابن الأثير، وابن يعيش، ورضي الدين(٣).

(١) البيت للبيد، في ديوانه، ص: ٥٦، وينظر: المقتضب: ٢٣٩/٢، وشرح المفصل، ابن يعيش: ٤٦٥/٣.

(٢) الكتاب: ٣٥٨/٣.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢٣٩/٢، ١٥٣/٣، والأصول في النحو: ٣٧٣/٣، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١١١/٤، ١١٤/١، وشرح كتاب التصريف: ٦٤/١، والبديع في العربية: ٢/ ٦٦١، وشرح المفصل، ابن يعيش: ٤٦٥/٣، وشرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين: ٤٤٩/٤.

ولا إشكال فيما أورده سيبويه، وغيره من النَّحويين في هذه المسألة، فـ(غد) وغيرها من ذوات الاثنين هي أسماء حذفت منها اللام، ولم ترد في تثنية أو جمع بالألف والتاء، ولذا فإنّها قد تُرد وقد لا تُرد، فأنت في ذلك بالخيار، والمحذوف من (غد) هو الواو، كما ثبت في بيت لبيد، لأنّ الأصل فيما جهلت عينه أن تكون واوًا[(١)]، وهذا سيبويه يقول: " فلما كان ذلك من كلامهم غيَّروا بنات الحرفين التي حذفت لاماتهن بأن ردوا فيها ما حذف منها، وصرت في الرد وتركه على حاله بالخيار، كما صرت في حذف ألف حبلى وتركها بالخيار. وإنما صار تغيير بنات الحرفين الردَّ لأنَّها أسماء مجهودةٌ، لا يكون اسمٌ على أقل من حرفين، فقويت الإضافة على ردِّ اللامات كما قويت على حذف ما هو من نفس الحرف حين كثر العدد، وذلك قولك: مرامى. فمن ذلك قولهم في دمٍ: دميٌّ، وفي يدٍ: يديٌّ، وإن شئت قلت: دمويٌّ ويدويٌّ، كما قالت العرب في غدٍ: غدويٌّ. كلُّ ذلك عربي"[(٢)].

***

٤- **قال لبيد-رضيَ اللهُ عنهُ-:** [من الطويل]

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لِخُصومةٍ ومُخْتَبِطٌ ممّا تُطِيحُ الطَّوائحُ[(٣)]

ورد هذا البيت في كتاب سيبويه، دون أن ينسبه لقائل، والشاهد فيه في لفظ (لبيك يزيدُ ضارعٌ)؛ إذ حُذِفَ الفعل جوازًا، ورُفِع (ضارع) بفعل محذوف، والتقدير: يبكه ضارعٌ.

وهذا نفسه ما ذهب إليه المبرد، فقال: " لما قَالَ: (لبيْك يزيد) علم أَن لَهُ باكيًا فَكَأَنَّهُ قَالَ: ليبكه ضارع لخصوم "[(٤)]، وابن السراج القائل: " فَعَلى هذا تقولُ: ضُرِبَ زيدٌ

(١) الأصول في النحو: ٣/٣٧٣.

(٢) الكتاب: ٣/٣٥٧-٣٥٨.

(٣) من الأبيات المنسوبة للبيد في ملحق ديوانه: ٣٦٢، ونسبه سيبويه في الكتاب: ١/٢٨٨ للحارث بن نهيك، وهو من غير نسبة في المقتضب: ٣/٢٨٢، والأصول: ٣/٣٧٣-٣٧٤.

(٤) المقتضب: ٣/٢٨٢.

عبدُ الله؛ لأَنكَ لمّا قلتَ: ضُرِبَ زيدٌ عُلِمَ أَنَّ لَهُ ضاربًا فكأَنكَ قلتَ: ضَربهُ عبدُ الله. وعلَى هذَا ينشد: لِيُبكَ يَزيدٌ ضَارِعٌ لِخُصومَةٍ"[1].

وهذا كذلك مذهب السيرافي، والفارسي، وابن جني، والزمخشري، وابن يعيش، وابن مالك، ورضي الدين، وابن هشام[2].

ومثل هذا الحذف الجائز؛ لعدم اللبس قراءة ابن عامر وأبي بكر: ﴿**فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِم تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ**﴾[النور:٢٤/ ٣٦، ٣٧] بفتح الباء في قراءةِ عاصم وابن عامر[3]، فـ(يُسبَّح) بالبناء للمفعول، ونائب الفاعل ضمير الجار والمجرور، ورجال فاعل لفعل محذوف تقديره: يسبِّحُه، فرجال فاعل يُسَبِّحُ مضمرا لإشعار يُسَبَّحُ به مع عدم صلاحية إسناده هو إليهم؛ لأنَّ الرجال لا يكونون مُسَبَّحين، بل مُسَبِّحين، فلا يجوز هذا الاستعمال إلا فيما كان هكذا[4].

ومثله في قراءة بعْضُهم ببناء الفعل للمجهولِ: ﴿**وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ**﴾ [الأنعام:١٣٧/٦] [5]؛ لمّا استغنى الكلامُ بقولِه: (قَتْلُ أولادِهم)، حملَ الثاني على المعنى؛ أَي: (زَينهُ شركاؤُهم)[6].

(١) الأصول في النحو: ٤٧٣/٣-٤٧٤.

(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه، السيرافي: ٧٧/١، والحجة للقرّاء السبعة: ٤١٣/٣-٤١٤، ٣٢٦/٥، والخصائص: ٣٥٥/٢، ٤٢٦، والمفصّل: ٤١، وشرح المفصل، ابن يعيش: ٢١٣٢١٥/١، وشرح التسهيل، ابن مالك: ٢/ ١١٩، وشرح الكافية، رضي الدين: ١٩٧/١، ١٩٨، ٤١٨/٣، وتخليص الشواهد: ٤٨٠/١.

(٣) ينظر: الحجة القراء السبعة:٤١٣/٣، ٣٢٥/٥-٣٢٦ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ١١٨/٢.

(٥) هي قراءة ابن عامر في الحجة للقراء السبعة: ٤٠٩/٣، ٤١٣.

(٦) ينظر: الأصول في النحو: ٤٧٣/٣.

وهناك رواية بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِل، وهي رواية الأصمعي، وعلى هذه الرواية، لا حذف ولا شاهد في البيت؛ لأنَّ (ضارع) فاعل، و(يزيد)[1]، وهذه الرواية ذكرها البغدادي أنَّها هِيَ الثَّابِتَة عِنْد العسكري وعدَّ الرِّوَايَة الأولى غَلطًا[2].

وهناك توجيه ثالث في هذا البيت، فقد ذكر ابن هشام أنّ هناك من يزعم أنَّهُ لا دليل في البيت؛ لجواز أن يكون (يزيد) منادى بحرف نداء محذوف، و(ضارع) مفعول يبكي؛ أي: يا يزيدُ يجب بعدك أن يبكى الذليل والمحتاج؛ فإنَّهما قد هلكا بهلاكك[3] .

ويبدو أنَّ هذا الشَّاهد روايته صحيحة، وقد ذكره علماء النَّحو العدول الذين نثق بروايتهم، وقد ذكروا أنَّ هذا التعبير فصيحٌ وبليغٌ، وقد جاء على منواله في فصيح الذكر. وإنْ ثبتت رواية البناء للفاعل، فإنّها لا تضعف الرواية الثانية، بل إنّها تقويها؛ لأنّه لمّا ظهر (ضارع) فاعلًا في الرواية الثانية، استحقّ أن يكون فاعلًا في الرواية الأولى، ويُقدّر له فعل؛ ليستويا. ولا يخفى ضعف التوجيه الثالث؛ لما فيه من مخالفة لمقتضى الروايتين الأخريين.

***

٥- **قال لبيد-رضي الله عنه-:** [من الكامل]

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وكُلُومُ[4]

أورد سيبويه هذا البيت في كتابه، منسوبًا لعمر بن أحمر، وهو موجود في ديوان لبيد. وقد جاء بعد شاهدًا على عمل الوصف (فَعِل) عمل الفعل، ولكن عمل قليل، فهو دون (فَعِيْل)، وذلك في قوله: (أو مسحل شنجٌ عضادة)، فجعل (شَنِج) عاملًا في (عضاده)[5]، فقال: "وأجروا اسمَ الفاعل، إذا أرادوا أن يبالِغوا في الأمر، مُجراه إذا كان على بناء فاعلٍ؛ لأنَّهُ يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلَّا أنَّهُ يريد أن يُحدِّثَ

(١) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٢١٥/١، وتخليص الشواهد: ٤٨١/١.

(٢) ينظر: خزانة الأدب: ٣٠٣/١.

(٣) تخليص الشواهد: ٤٨١/١.

(٤) ديوانه: ١٠١، وينظر: شرح أبيات سيبويه، السيرافي: ٤٤٢/١، والمقاصد النحوية: ١٤٠٥/٣.

(٥) ينظر: شرح أبيات سيبويه، السيرافي: ١٩/١.

عن المبالغة. فمَا هو الأصلُ الذى عليه أكثُر هذا المعنى: فَعولٌ، وفعّال ومفعال، وفَعِلٌ ... وقد جاء في فَعِل وليس في كثَرة ذلك، قال، وهو عمرو بن أحمر: [من الكامل]

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادةَ سَمْحَجٍ بسَرَاته نَدَبٌ لَهَا وكُلُومُ

وقل: (إنّه لَمِنحارٌ بوَائكَها)[1]، وفَعِلٌ أقلُّ من فَعيلٍ بكثير"[2]. وأورد شاهدًا آخر على إعمال (فَعِل) ، وذلك في قول الشاعر[3]: [من الكامل]

حذِرٌ أمُورًا لَا تَضيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنْ الأقْدَارِ[4]

وفي هذه المسألة قولان:

أحدهما: أنّ (شَنِج) قد عمل في (عضادة)؛ فهو يتعدى كما يتعدى (فاعل)، وشاهده البيان اللذان ذكرهما سيبويه في هذا الموضع. وهذا مذهب سيبويه، واختاره السيرافي، وابن ولّاد، وغيرهما من النَّحويين[5].

والآخر: قول أكثر النَّحويين: إنَّ (فَعِل)، و(فَعِيْل) لا يعملان عمل فاعل؛ لأنَّهما بناءان موضوعان للذات، والهيئة التي يكون الإنسان عليها، لا لأنهما يجريان مجرى الفعل، فهما كقولك: (رجلٌ كريمٌ وظريفٌ)، و(رجلٌ عَجلٌ ولَقِنٌ)، إذا كان ذلك كالطبيعة، وحملوا ما احتجّ به من الأبيات على غير ما ذكره. فَأمّا البيت الثاني، فقالوا: لم يصحّ عن العرب، ورُوي عن المازني أنَّ اللاحقيّ قال: سألني سيبويه عن شاهدٍ في

(١) أي: يَنْحَرُ سمان الإبل: ينظر: الصحاح: مادة (ن ح ر): ٨٢٤/٢.

(٢) الكتاب: ١١٠/١- ١١٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١١٣/١.

(٤) لم يُنسب لشاعر، وقيل: وضعه اللاحقي، وهو في: الكتاب: ١١٣/١، والمقتضب: ١١٦/٢، وشرح أبيات سيبويه، السيرافي: ٢٧٠/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٤٢/١، وشرح التسهيل، ابن مالك: ٨١/٣، وشرح المفصل، ابن يعيش: ٨٩/٤، وشرح الكافية الشافية ابن مالك: ٧٩/١، وشرح الكافية، رضي الدين: ٤٢٢/٣.

(٥) ينظر: شرح أبيات سيبويه، السيرافي: ٢٠/١، والانتصار لسيبويه على المبرد: ٧٠، والتذييل والتكميل: ٣١٦،١٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٥١/٢.

تعدّي (فَعِلِ)، فعملت له هذا البيت. ويروى أيضًا أنَّ البيت لابن المقفَّع. وأما بيت، فقالوا: انتصاب (عضادة) على الظرف لا على المفعول[1].

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، وهو القياس؛ لأنَّ صفات المبالغة إذا كانت معدولة؛ جاز أن تتعدّى. فمن ذلك (فَعُولٌ)، و(مِفْعالٌ)، و(فَعّالٌ)، فهكذا سبيلُ (فَعِيلٍ) إذا كان معدولًا، كقولك: (رَحِيم) من (راحِمٍ)، و(عليم) من (عالم)، فيجوز: (زيدٌ رحيمٌ عمرًا)، كما تقول: (راحمٌ عمرًا)؛ لأنه معدول عنه، هذا مع السماع؛ فأمّا قولهم عن البيت الأول، وهو: (حَذِرٌ أمورًا ... إلخ)، فإن سيبويه رواه عن بعض العرب وهو ثقةٌ، لا سبيلَ إلى رَد ما رواه. وأمّا البيت الثاني فإنّ ما ذهب إليه سيبويه هو الظاهر[2]، لكنَّ كلَّ هذا ينبغي لأن يقتصر فيه على السمّاع، ولا يُقاس عليه.

(١) ينظر: المقتضب: ١١٥/٢-١١٦، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٤٤٢/١-٤٤٣، والانتصار لسيبويه: ٦٨، ٧١، وشرح المفصل، ابن يعيش: ٩١/٤ -٩٢، وشرح التسهيل، ابن مالك: ٨١/٣، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٧٩/١، والتذييل والتكميل: ٣١٦/١٠.

(٢) ينظر: شرح المفصّل، ابن يعيش: ٩٢/١.

الخاتمة:

خرج البحث في نهايته بجملة من النتائج، هي:

١- بلغت أبيات لبيد المستشهد بها في كتاب سيبويه (٢٠) شاهدًا، منها (١٥) شاهدًا جاءت منسوبة إليه، و(٥) شواهد جاءت غير منسوبة.

٢- كانت أبيات لبيد شاهدًا حاسمًا في بعض القضايا، ولم تنحصر أبياته في الاستشهاد النَّحوي، بل تنوعت القضايا المستشهد بها عليها، فمنها النَّحويَّة، واللُّغويَّة والإملائيَّة.

٣- جاءت أبيات لبيد في الكتاب المرتبة التاسعة من حيث أعدادها، فكانت بعد الفرزدق، ثم جرير، ثم الأعشى، ثم العجاج، ثم رؤبة، ثم ذو الرمة، ثم النابعة، وأخيرًا زهير.

٤- كانت أبيات لبيد هي شاهد الكتاب الوحيد في بعض القضايا وكان ذلك في أحد عشر بيتًا، وجاءت في قضايا أخرى شاهدًا ثانيًا، أو هي الشَّاهد الأول، وبعدها شاهد آخر، وورد ذلك في تسعة أبيات.

ثبت المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم .

ثانيًا: قائمة الكتب:

١- **أبو الحسين ابن الطراوة وآراؤه في النَّحو**(ت: ٥٢٨ هـ)، د. مزيد إسماعيل نعيم . روفائيل مرجان، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد(٢٧) العدد(٢) ٢٠٠٥م .

٢- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت:٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٣- **الأصول في النَّحو**، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النَّحوي المعروف بابن السَّراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م.

٤- **إعراب القرآن للنَّحاس**، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النَّحوي(ت: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ .

٥- **أمالي ابن الشجري**، أبو السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري(ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩١م.

٦- **الانتصار لسيبويه على المبرد**، أبو العباس أحمد بن محمد ابن ولَّاد(ت: ٣٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦م .

٧- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري الأنصاري(ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .

٨- **الإيضاح**، أبو عليّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار، الفارسيّ النَّحويّ(ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٩- **البديع في العربية**، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن الأثير(ت: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٠- **البيان في غريب إعراب القرآن**، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري(ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب،(د. ط)،(د. ت).

١١- **التبيان في إعراب القرآن**، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري(ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

١٢- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام(ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

١٣- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي(ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى،١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

١٤- **التَّعليقة على كتاب سيبويه**، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ(ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د.عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

١٥- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني(ت: ٨٢٧هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، مطبعة الفرزدق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

١٦- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، مُحب الدِّين مُحمَّد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش(ت: ٧٧٨هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر، د. جابر محمد البراجة، د. إبراهيم جمعة العجمي، د. جابر السيد مبارك، د. علي السنوسي محمد، د. محمد راغب نزَّال، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

١٧- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي(ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .

١٨- **الجنى الداني في حروف المعاني**، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي(ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م .

١٩- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، الشيخ محمد بن مصطفى الخضري(ت: ١٢٩٨هـ)، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢٠- **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة، الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

٢١- **الحجة للقرّاء السبعة**، أبو علي الحسن بن عبد الغفار والفارسي(ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويحاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٢٢- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م .

٢٣- **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، د.ت.

٢٤- **درة الغواص في أوهام الخواص**، القاسم بن علي الحريري(ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: عبدالحفيظ القرني، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٥- **ديوان أبي زيد الطائي** (ضمن شعراء إسلاميون)، تحقيق: د.نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٢٦- **ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب**، أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي(ت: ٢٣١هـ)، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٧- **ديوان الكميت بن زيد الأسدي**، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م .

٢٨- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، تحقيق: حمدو طمَّاس، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ. ٢٠٠٤م.
٢٩- **ديوان الهذليين(الشعراء الهذليون)**، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ١٣٨٥ هـ. ١٩٦٥م .
٣٠- **السبعة في القراءات**، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي، المعروف بابن مجاهد البغدادي(ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ .
٣١- **سر صناعة الإعراب**، أبو الفتح عثمان ابن جني(ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م .
٣٢- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، ١٤٠٠ هـ.١٩٨٠م .
٣٣- **شرح أبيات سيبويه**، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي(ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٣٩٤ هـ. ١٩٧٤م .
٣٤- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأُشْمُوني الشافعي(ت: ٩٠٠هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .
٣٥- **شرح التسهيل**، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني(ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ. ١٩٩٠م .
٣٦- **شرح التصريف**، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني(ت: ٤٤٢هـ) ، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ. ١٩٩٩م .
٣٧- **شرح شافية ابن الحاجب**، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النَّحوي(ت: ٦٨٦هـ)، ضبط وشرح: محمد نواف الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ. ١٩٧٥م .

٣٨- **شرح الكافية الشافية**، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني(ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ، ودار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٩- **شرح الكافية في النحو** ، لرضي الدين بن الحسن الإستراباذي النَّحوي(ت: ٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م .

٤٠- **شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي(ت: ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

٤١- **شرح كتاب سيبويه**، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرماني(ت: ٣٨٤هـ)،تحقيق: محمد إبراهيم يوسف الشيبة، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية الدراسات العليا، ١٤١٤هـ - ١٤١٥هـ

٤٢- **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد السيرافي(ت: ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

٤٣- **شرح المفصل لابن يعيش**، أبو البقاء، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش(ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م .

٤٤- **شعر عمرو بن معد كرب الزُّبيدي**، جمع وتنسيق: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٤٥- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي(ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .

٤٦- **عمدة الكتاب**، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس ابن النَّحاس(ت: ٣٣٨هـ)،، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م .

٤٧- **كتاب الأفعال**، أبو عثمان، سعيد بن محمد ابن الحداد المعافري القرطبي، تحقيق: حسين محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، مصر،(د: ط)، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م .

٤٨- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ .

٤٩- **اللامات**، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي(ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥٠- **اللباب في علل البناء والإعراب**، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي(ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د.عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٥١- **لسان العرب**، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن على ابن منظور الأنصاري الإفريقي المعروف بابن منظور(ت:٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ

٥٢- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٥٣- **المخصص**، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥٤- **المسائل الحلبيات**، أبو علي الفارسي النَّحوي(ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .

٥٥- **المسائل العسكريات في النحو العربي**، أبو علي الفارسي النَّحوي(ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م .

٥٦- **المساعد على تسهيل الفوائد**، ابن عقيل(ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م.

٥٧- **معاني القرآن**، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء(ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة: الأولى.

٥٨- **معاني القرآن وإعرابه:** أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجَّاج(ت: ٣١١هـ)، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شبلي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.١٩٨٨م.

٥٩- **المفصل في صنعة الإعراب**، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري(ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٦٠- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، الجزء الخامس: د. عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.٢٠٠٧م .

٦١- **المقاصد النَّحوية في شرح شواهد شروح الألفية** المشهور بـ«شرح الشواهد الكبرى»(ت:٨٥٥هـ) ،لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(ت: ٨٥٥ هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م.

٦٢- **المقتضب**، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي، المعروف بالمبرِّد(ت:٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.

٦٣- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

Abstract

This research aimed at investigating Labeed Bin Rabia's poetry as it is considered a grammatical evidence in Sibawayh's book. It is worth mentioning that Labeed 's poetic verses are of the most verses cited by Sibawayh in many syntactical، morphological and linguistic issues. Moreover، it is found out that in his citations، Sibawayh declaratively attributed the poetic verses to Labeed where this research aimed to particularly investigate them in fifteen citations. However، there are other eight citations of Labeed's poetic verses where Sibawayh did not declaratively refer to his name. Surprisingly، it was found out that there is one citation where Sibawayh attributed it to another poet whereas it is Labeed's verse as it is recorded in his divan. To this end، the total verses cited by Sibawayh were twenty-three verses. There were also some verses which were cited by Sibawayh which have not been investigated in this research with reference to anyone of the classical or modern grammarians. This research has been organized into two sections. The first section has been devoted to verses، which were eighteen in number، attributed to Labeed as cited by Sibawayh in different grammatical issues. The second section has included Labeed's verses، which were five in number، as cited by Sibawayh without declarative attribution to Labeed where he only referred to the poet in general without particular naming.